ندوة حول منظور الاقتصاد السياسي لتجسيد الدولة

25/11/1998

د. حازم الشنار

السيد عصام ابو عيسى

الاخ ابو نزار

بسم الله بسم فلسطين نبدأ هذا اللقاء. في منتدى الحوار الوطني اخواتي اخواني على مدار اسابيع تحدثنا تحت عنوان محدد اعلان الدولة ومجموعة قضايا متعددة العناوين حول مفهوم تجسيد الدولة سواء من الناحية القانونية او من ناحية الرؤى العربية الدولية الامريكية الاسرائيلية في هذا الموضوع، القضية الهامة جداً التي لم نبحثها لحتى الان هي موضوع الاقتصاد واهميته في موضوع الدولة، واهمية المستلزمات الاقتصادية التي سيواجه بها شعبنا كل التوقعات التي ممكن ان يرتكبها العدو الصهيوني سواء كانت حماقات او تجاوزات مع 4/5 وموقفنا في ذلك الحين، في هذه الليلة سيكون المحاضر الاول الاخ عصام ابو عيسى رئيس الجمعية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس ادارة بنك فلسطين الدولي الاقتصادي بن الاقتصادي ويعيش الامور العملية اكثر من النظرية وقد يطرح امور نختلف او نتفق معه فيها. ولكن من تقديري بعد نقاشي معه ان القضايا نابعة من الحرص الشديد على ان يكون موقفنا الاقتصادي يوم 4/5/1999 هو في اقوى حالاته حتى نستطيع تحقيق تجسيدات الدولة. بالمناسبة في كثير ناس وهم يتحدثون عن موضوع دولة الاقتصاد كم هو مهم ان يقولوا نريد ان نعمل الدولة دولة الاقتصاد. موضوع اخر جيبوتي اسمها دولة في الا مم المتحدة وفلسطين مهما كان طبيعة اقتصادها وظروفها الاقتصادية الصعبة يجب ان لا يكون عامل الاقتصاد عامل مؤثر حتى لا نقوم بهذا العمل واتذكر ان حركة فتح عندما بدا البعض يقولون نتكلم اولاً والبعض يقولوا ما معنا فلوس ولم نكمل وقيل وقتها نبدأ بالقنبلة المربوطة بالخيط ولما بدأت المسيرة بدأت وتبين ان الاقتصاد والخير يتحققان عندما يتحرك الانسان، اترك الكلمة للاخ ابو عيسى ليتحدث عن منظور الاقتصاد السياسي لتجسيد الدولة.

كلمة ابو عيسى

بسم الله الرحمن الرحيم

منظور الاقتصاد السياسي لتجسيد الدولة

اخواتي اخواني الحضور،،

بعد مرور اكثر من خمس سنوات على اتفاقية اوسلو، ومع اقتراب موعد مفاوضات الوضع النهائي واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، لا بد من وقفة متأنية، نقيم فيها الجانب الاقتصادي من مرحلة الحكم

الذاتي او المرحلة الانتقالية وانعكاساته على الواقع الفلسطيني وما تحقق على ارض الواقع من تقدم نحو الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني باعتباره جوهر الاستقلال الوطني.

وبادىء ذي بدء علينا ان نعي أننا هنا بصدد تقييم اقتصادنا من منظور أكاديمي بحت أو من منظور التحليل العام بمعزل عن الظروف المحيطة، وإنما من منظور الاقتصاد السياسي الفلسطيني، ومدى ما يقدمه الوضع الاقتصادي من تهيئة للدولة الفلسطينية المقبلة، حيث أننا بدون هذا المنظور التطبيقي نفقد البوصلة الاستراتيجية الحقيقية التي ترشدنا إلى "من نحن، وما نريد، وكيف نحقق الهدف" وندخل في دوامة الاقتصاد العبثي بما فيها من سلبيات ومخاطر على استقلالنا وعلى خطط التنمية الشاملة على الصعيد الاجتماعي والمؤسساتي الوطني بشكل عام.

والسؤال الذي نود ان نطرحه ونجيب عليه هنا هو: هل اصبح اقتصادنا مهيئاً لتلبية حاجات الاستقلال السياسي؟ او على الاقل، هل تتطور ممارساتنا باتجاه بناء اقتصاد وطني؟ للاجابة على هذا التساؤل لا بد من الوقوف عند بعض المعطيات الاساسية لاداء الاقتصاد الوطني والاسباب التي ادت إلى ذلك.

وفي تشخيصنا لواقعنا الاقتصادي، للأسف نجد اننا نعيش حالة من فقدان البوصلة الاقتصادية الوطنية ونجد لزاماً علينا ان نقوم بدورنا في مؤازرة جهود سلطتنا الوطنية الفلسطينية في سعيها نحو الاستقلال عن طريق التنبيه إلى المخاطر الكامنة في الممارسات الحالية وطرح الحلول العملية الناجحة للخروج من هذه الدوامة، وخاصة أننا حددنا مسبقاً ان هدفنا هو الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية.

ونلخص تشخيصنا لواقعنا، بأنه غياب سياسات اقتصادية محددة تدعم التوجه الوطني نحو الاستقلال، ومع حداثة تجربتنا في بناء المؤسسات، تكرست العولمة الاقتصادية على ارضنا بمفهومها السلبي وتعرضت كل مؤسساتنا الاقتصادية وهي ما زالت في طور الولادة إلى غزو من الخارج ومنافسة غير متكافئة من مؤسسات عالمية واقليمية ادت إلى قتل بعضها في مهدها وكادت ان تقتل ما تبقى منها. وسأسوق لكم فيما يلي امثلة مختصرة جداً على النتائج التي نجمت عن غياب الرؤية الوطنية الشاملة من مختلف قطاعاتنا الاقتصادية:

اولاً: حدث خلال الفترة الانتقالية انخفاض في الناتج القومي والناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد بنسب زادت على 20 % في بعض الاوقات.

ثانياً: زادت نسبة البطالة حتى وصلت في بعض السنوات إلى اكثر من 40%.

ثالثاً: تراجع حجم الاستثمار الخاص إلى اقل من 50 % مما كان عليه قبل عام 1993م.

رابعاً: زاد العجز في الميزان التجاري حتى وصل اكثر من مليار دولار امريكي منها 90 % لصالح اسرائيل، وزادت بذلك التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

خامساً: تكرست الاختلالات في القطاعات الاقتصادية بالتركيز على القطاعات الخدمية غير المنتجة واهمال القطاعات الزراعية والصناعية كما يظهر من الموازنات المخصصة لهذه القطاعات.

سادساً: على صعيد البنوك (والذي لنا فيه خبرة مباشرة):

تكرس الاختلال في النظام المصرفي الفلسطيني فنجد ان 71 % من مجموع الودائع الفلسطينية تستثمر الان خارج فلسطين، وان 87 % من اموال المودعين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارض الدولة الفلسطينية المقبلة، تدار الان بشكل مباشر بقرارات استراتيجية من خارج الوطن بينما تدار 5 % اخرى بنفس الطريقة بشكل غير مباشر. أي ان حوالي 92 % من مجموع ودائع شعبنا في الضفة الغربية وغزة تدار من الخارج.

فكما لا يخفى عليكم، ان قطاع البنوك في فلسطين اليوم يتكون في معظمه من فروع لبنوك خارجية تتبع لادارتها العامة خارج فلسطين، وتحكمها توجهات اقتصادية قد لا تنسجم مع مصلحة واحتياجات الاقتصاد الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة بالذات، وهذه ظاهرة غير مسبوقة في العالم كله، لها خطورتها على مستقبل الا ستقلال الاقتصادي والسياسي. وخاصة أننا نعلم ان البنوك هي المحور الاساسي المحرك لعجلة التقدم الاقتصادي.

وفي تشخيصنا المبدئي لأسباب هذه الاختلالات في اقتصادنا الوطني، نرى منها ما هو مفروض علينا وخارج عن دائرة العمل الفلسطيني مثل الممارسات الا سرائيلية المتمثلة بمحاولة خنق الاقتصاد الفلسطيني والتلكؤ في تطبيق اتفاقيات السلام والاغلاقات التي زادت على مائة يوم في السنة، وعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها كاملة في تنفيذ برامج المساعدات.

كما نرى من هذه الاسباب ما هو ذاتي يقع في دائرة الفعل الفلسطيني ونذكر منها :

1. غياب الاسس الادارية السليمة وضعف الاداء.
2. العجز عن تحديد الاولويات.
3. التباطؤ في انجاز التشريعات الاقتصادية والتنظيمية للاقتصاد مثل قوانين الضرائب والبنوك.
4. ضعف العلاقة مع القطاع الخاص.
5. عدم اكتمال بناء المؤسسات القادرة على رسم السياسات الاقتصادية.
6. ازدواجية الادوار وتضارب الصلاحيات في بعض المؤسسات العامة المهمة.
7. القصور احياناً في توظيف المساعدات الدولية على قلتها لدفع عجلة التنمية إلى الامام.

نستخلص مما سبق أننا في غمرة سعينا للا ستقلال السياسي وتركيزنا عليه لم نول الجانب الاقتصادي والاداري الاهمية التي يستحقها كقاعدة للاستقلال السياسي وفتحنا الباب على مصراعيه لعولمة واقلمة اقتصادنا الوطني قبل ان نبدأ ببناء مؤسساتنا الاقتصادية الوطنية والتي هي عنوان صمودنا على ارضنا، واجهضنا بذلك قدرة اقتصادنا على مواجهة التحديات الاقليمية والدولية، مما ادى عن قصد او غير قصد إلى تجيير الاقتصاد لدول الجوار والدول الاخرى التي تضع مصالحها بطبيعة الحال قبل مصالحنا.

وبالرغم من فهمنا العميق واقتناعنا بحتمية العولمة ومبادىء الاقتصاد الحر، فان ما يخيفنا مما يحصل اليوم على ارض فلسطين، وخاصة في هذه المرحلة الحساسة من التوجه لبناء الدولة الفلسطينية، تعريض اقتصادنا الوليد إلى منافسة خارجية لا يقدر على مواجهتها، بينما تؤكد منظمة التجارة العالمية وكافة الاتفاقيات الدولية (GAT) على حق اعطاء الدول الوقت الكافي لقطاعاتها الاقتصادية للتأقلم والتكيف مع المنافسة الخارجية وعلى راس هذه الدول الولايات المتحدة واليابان ودول اوروبا. فكنا بذلك السباقين إلى التطبيق غير المشروط لمبادىء العولمة وفتح السوق الفلسطيني امام الاقتصاديات الاقليمية والعالمية، ونتج عن ذلك احتلال اقتصادي لبلدنا لا يقل خطورة عن الاحتلال الجغرافي، حيث يطاردنا هذا الاحتلال ليس في بقع جغرافية محدده كما هو الحال في بؤر المستوطنات، بل في كل مؤسسة من مؤسساتنا الاقتصادية وفي كل شارع من شوارع مدننا وفي كل بيت ومدرسة ومصنع وحقل، وهو الاحتلال الاشرس والاخبث.

بالرغم من تواضع انجازاتنا الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية وعدم تمكننا من ارساء سياسة اقتصادية فلسطينية تدعم طموحاتنا باقامة الدولة المستقلة، فانه لم يفت الوقت على ان نراجع انفسنا في

اسلوب عملنا حيث الحاجة الان اكثر منها في أي وقت مضى لتغليب اسلوب الادارة العلمية والتخطيط العلمي السليم على العمل الارتجالي المبني على ردود الفعل، واننا نواجه القرن الحادي والعشرين ونواجه جيراناً لنا اتقنوا فن القيادة العلمية والتخطيط الاستراتيجي وتمكنوا خلال خمسين سنة من اعلان دولتهم من تكريس كيانهم على ارض فلسطين والنهوض بدولتهم إلى مصاف الدول المتقدمة وخلق الوقائع على الارض وانتزاع الاعتراف بهم حتى من اصحاب الارض الاصليين.

ومع اسقاطنا للخيار العسكري في معركة التحرير، ومع قلة ذات يدنا في المعركة السياسية وعلى طاولة المفاوضات، لم يبق لنا الا خيار بناء قوتنا الذاتية وخلق الوقائع على الارض، والتسليم بان المعركة الحقيقية هي معركة بناء اقتصادي واجتماعي وهي معركة حضارية اداوتها الادارة العلمية والتخطيط الاستراتيجي وبناء المؤسسات، وفي صراع الحضارات هناك دول ستزداد غنى ودول ستزداد فقراً وتبيع امكانياتها الطبيعية بأبخس الاثمان.

وفي المحصلة، يجب ان ندرك ان اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يعني بالضرورة المضمون وليس فقط الشكل وان السيادة الوطنية تتضمن بالا ضافة إلى السيطرة على الارض والموارد الطبيعية، المفهوم الحضاري للاستقلال وضمان حق المواطن في العيش الكريم الآمن على ارضه وضمان توفير مستوى المعيشة اللائق به في ظل نظام ديمقراطي يحترم الفرد ويوفر له الفرص المتكافئة لتحقيق ذاته وطموحاته ولتحقيق التنمية الانسانية ورفع المستوى الحضاري الشامل للمجتمع ككل.

فمفهوم الدولة المستقلة ومفهوم الكرامة الانسانية في ظل الخصوصية الفلسطينية ليس سوى توأمين، او كما يقال، ليس سوى وجهين لعملة واحدة. وعندما نعلن عن دولتنا المستقلة، علينا ان نرفع العلم الفلسطيني عالياً فخورين ليس فقط بعودة الارض بل وبعودة الكرامة للانسان الفلسطيني وعودة الهوية الوطنية الحضارية للمناضل في مجتمعه، والمزارع في حقله، والعامل في مصنعه، والتاجر في دكانه، وما التنمية الاقتصادية الا الركيزة الاساسية للاستقلال السياسي والاستقرار الاجتماعي والحفاظ على كرامة الانسان الفلسطيني لكي لا يستيقظ العامل في الصباح على حلم العمل في اسرائيل ولكي لا يصبح الحصول على وضع الـ VIP على المعابر والجسور طموح المسؤول ورجل الاعمال الفلسطيني.

وما افتتاح مطار غزة الدولي مؤخراً الا خطوة هامة على طريق التحرر النسبي من المعوقات المفتعلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

وما افتتاح مطار غزة الدولي مؤخراً الا خطوة هامة على طريق التحرر النسبي من المعوقات المفتعلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

من هنا كانت اولوية تصويب المسار الاقتصادي ضمن خطة تنمية وطنية عامة ومن خلال حزمة من القوانين والتشريعات المنبثقة من احتياجات اقتصادنا وخصوصية وضعنا، ومن خلال التنفيذ الدقيق والادارة الحازمة لهذه الخطة بما يكفل لدولتنا الا من الاقتصادي الذي هو اساس الا من السياسي والاجتماعي. ولذا كان منظور الاقتصاد السياسي هو المنظور الا سلم والا جدر بالتطبيق وهو منظور يقضي "بفلسطنة" السياسات الاقتصادية في هذه المرحلة ولو بشكل تدريجي بدلاً من عولمته واقلمته، فهذه ضرورة سياسية واجتماعية ووطنية قبل كل شيء. فالاستقلال في حقيقته هو استقلال الامكانيات الاقتصادية ومنها الارض والموارد الطبيعية ورفع مستوى الدخل للافراد والمؤسسات والشعوب. وما آليات الا ستقلال الا المؤسسات المتخصصة المتطورة القادرة على مواكبة التغيير والمنافسة واستقطاب الامكانيات والتي تدار بطريقة مهينة حضارية بعيداً عن سرطان الترهل الاداري القاتل.

وفي هذا الاطار فاننا نوصي بما يلي:

1. وضع خطة اقتصادية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقلال كقاعدة أساسية للاستقلال السياسي

والسيادة، تتبنى فلسفة الاقتصاد المتوازن (Mixed Economy) الذي يراعي اولويات الدولة المستقلة ويفي باحتياجات الاقتصاد الحر والقطاع الخاص في نفس الوقت.

2. إنجاز التشريعات والقوانين الاقتصادية التي تكفل الدعم والحماية اللازمة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وخاصة امام المنافسات غير المتكافئة.
3. تطوير وتكريس المفاهيم والممارسات الا دارية وبناء المؤسسات القادرة على رسم السياسات الاقتصادية وتحديد الاولويات، واعادة هيكلة بعض المؤسسات القائمة لتجنب الازدواجية.
4. العمل على تدعيم النظام القضائي لما لذلك من أهمية في حماية الاستثمار والحفاظ على حقوق المواطنين.
5. تشجيع القطاع الخاص الفلسطيني ودعمه وتطوير مساهماته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر رزمة من الحوافز تمكنه من النهوض بمسؤولياته.
6. وضع البرامج والخطط العملية لجلب الاستثمارات الخارجية للوطن والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة وتحفيز المستثمرين ووضع خطط محددة لتشجيع عمليات الاستثمار.
7. دعم القطاع المصرفي الوطني واعطائه الاولوية لتمكينه من قيادة العملية المصرفية في فلسطين والاضطلاع بدوره في ادارة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
8. العمل على تسهيل استقطاب الكفاءات والكوادر المهنية المتخصصة من الشتات وتفعيل مساهمتها في بناء الاقتصاد الفلسطيني، والعمل على نقل الخبرات والعلوم الموازية إلى الاوساط الاقتصادية المحلية.
9. المسعي للعمل بمبدأ المعاملة بالمثل مع دول الجوار والدول الا خرى بالنسبة لحقوق وامتيازات المؤسسات الاقتصادية كفتح الفروع والحصول على التسهيلات المطلوبة في تلك الدول والتبادل التجاري.
10. الاستغلال الامثل للممر الآمن لربط شقي الوطن اقتصادياً وفتح الاسواق الفلسطينية للبضائع الفلسطينية وكذلك تسهيل تحرك البضائع والمواطنين وزيادة التعاون مع الدول العربية بواسطة الممر الآمن والطرق الاخرى.

وفي الختام فان ما طرحناه هنا ما هو الا رؤية لكيفية مواجهة تحديات القرن القادم عن طريق بناء قوة ذاتية نستطيع من خلالها المحافظة على المصالح الوطنية خاصة من المنظور الاقتصادي السياسي الذي كان وما زال يشكل التحدي الكبير للحضارات على مر العصور وكان عاملاً حاسماً في صعود واضمحلال الحضارات والدول، كما حصل مؤخراً مع كتلة الاتحاد السوفييتي وجنوب شرق آسيا وغيرها.

اما بالنسبة لاعلان الدولة في 4 مايو (1999) ، فما هو الا قرار سياسي اجهل حيثياته وركائزه ولا اجد نفسي في وضع يمكنني من التنبؤ بنتائجه، ولكني أتمنى كما يتمنى كل مخلص ان يكون قراراً موفقاً ولا يسعنا الا ان نكون جنوداً أوفياء في خدمة هذا الوطن.

وما خيار الدولة الفلسطينية القادمة الا ان تكون دولة قوية اقتصادياً واجتماعياً وان تثبت اركانها على قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة لتتمكن من الصمود على الارض ومواجهة المنافسة الحادة على الموارد معتمدة بذلك على قدرة ابنائها ومؤسساتها على التقدم والابداع في كل المجالات العلمية والتقنية والصناعية وغيرها.

وبالرغم من كل الصعاب والتحديات والاحباطات التي مرت بها عملية السلام، لا يسعنا الا الاستمرار بخطوات ثابتة لنراكم الانجازات مهما كانت صغيرة على ارض الواقع، وما السيادة الا نتيجة طبيعية لتراكم الانجازات.

اشكر لكم حسن استماعكم وافتح الباب لمناقشة هذا الموضوع الهام.

أبو نزار

اشكر الاخ عصام على هذا الموجز المكثف الذي اعده مكتوباً حتى لا يرهقنا ونحن نفرغه وللتعبير عن الاهتمام بالحضور والتحضير لهذه الندوة ونحن في المرات السابقة تحدثنا الكثير لدرجة ان البعض يرى انا بدأنا نعد انفسنا لكن الليلة متميزة إذ ونتحدث في موضوع مختلف يتعلق بالدولة وتجسيدها، خاصة ونحن نسعى للانتقال من هذا الحوار المغلق في هذه القاعة الذي يجب ان يرى النور على مستوى القاعدة. وفعلاً بدأنا نتحدث في هذه المواضيع على مستوى الاقاليم وسننقل هذه التجربة التي ستستمر وسيكون في ندوات في الاسابيع القادمة مواضيع وعناوين صارخة اهمها عناوين قضايا الحل النهائي. وكما تحدثنا عن الدولة وهي مهمة جداً وبلورنا خلال 10 محاضرات مجموع ما فرغ 700 صفحة من المحاضرات والمداخلات وهذا سيستخلص كتجربة على الارض وسندخل في موضوع اللاجئين المستوطنات المياه والقدس وهذا يحتاج إلى مزيد من الندوات التي ستكون ارضيه للحوار اليوم سيتحدث د. حازم الشنار مدير عام في دائرة الاحصاء المركزية والذي يعيش مع الارقام وعمل هذه الورقة سابقاً لدائرة المفاوضات في جو مغلق اكثر. وسيكون في ندوة اليوم حوار لاغناء هذه الندوة وكتب الورقة تحت عنوان "توفير المستلزمات الاقتصادية لتجسيد الدولة" وكلمة توفير مهمة جداً حيث سيقول لنا المحاضر ماذا نفعل حتى نوفر هذه القضايا ليكون تجسيد الدولة تجسيد حقيقي لكل عناصره الاساسية ومنها العنصر الاقتصادي اترك الكلمة إلى د. حازم.

د. حازم الشنار

من المتفق عليه ان الاستقلال الاقتصادي هو الركيزة الاساسية لاي استقلال سياسي، وفي حالتنا بالتحديد لا يمكن ان يكون هناك استقلال وطني فلسطيني ناجز بدون فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بصورة كاملة عن الاقتصاد الاسرائيلي واتاحة الفرصة امامه للتعامل الحر مع الاقتصادات الاقليمية والعالمية. حيث شكل فك الارتباط بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي مطلباً وهدفاً وطنياً طوال العقود التي تلت احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسعيها منهجياً لالحاق ودمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها.

وقد حقق الطرف الفلسطيني خطوة إلى الامام تجاه فك الارتباط ذاك من خلال تطبيق برتوكول باريس، ولكن ذلك الاتفاق أبقى على جوهر علاقة التبعية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي من خلال الاتحاد الجمركي، وسيطرة اسرائيل على المعابر ومفاتيح القرار الاقتصادي.

ومن المؤكد ان يشكل اعلان الاستقلال السياسي مدخلاً ملائماً لاعادة النظر باتفاقية باريس وبمجمل العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل وفلسطين، بوضعها على اسس متكافئة من خلال تحقيق مبدا التجارة الحرة، ومن المحبذ ان يتم ذلك بصورة تدريجية على صعيد العمالة والتجارة سعياً لتحسين وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني.

وينبغي الفصل بين الاجراءات الاقتصادية التمهيدية والملازمة للاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية مباشرة، وبين تلك الاجراءات متوسطة وطويلة الامد المطلوب انجازها لتصحيح مسيرة الاقتصاد الفلسطيني وان كانت يجب ان تكون متوائمة ومتكاملة معها ومنطلقة منها.

وسوف نقتصر في هذه الورقة على الاشارة إلى اهم محاور الجانب الاقتصادي لقرار الاعلان وردود الفعل الاسرائيلية المتوقعة عليه حال تنفيذه او للحيلولة دون الوصول اليه، وكذلك سنقوم باستعراض بعض الاجراءات القصيرة الامد المقترحة والمطلوب انجازها لحين ان يتم اعلان الاستقلال.

ونظرة للعلاقة الجدلية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي فمن المفيد الانطلاق لتحليل هذه الامور الاقتصادية بربطها بالموضوع السياسي وخلفياته ومضاعفاته بسيناريوهاتها المختلفة.

ومن المهم دراسة هذه البنود وغيرها بصورة متأنية وتفصيلية ومتكاملة لاحقاً، على ان هذا الجهد كان ينبغي ان يبدأ منذ وقت طويل، ومن الضروري الاسراع بمباشرة العمل فيه في اقرب وقت ممكن، ولعل هذه الندوة تكون منطلقاً له.

اولاً المنطلقات السياسية والعملية

1.1 المنطلقات السياسية - اعلان الدولة برأينا هو:

1. نتيجة حتمية / محصلة حاصل: لعملية السلام من خلال الاسس التي قامت عليها عملية السلام في مدريد و أوسلو.
2. قرار مبدئي واستراتيجي: وليس تكتيك تفاوضي، يجب ان يكون لدينا قناعة راسخة به وجدية في التعامل معه والعمل من اجله.
3. تحدي تاريخي: ينبغي العمل من اجل تحقيقه بكل جدية وبطريقة علمية منتظمة.

وتستند هذه المنطلقات على ما يلي:

أن مرجعية مؤتمر مدريد واتفاق اوسلو تقوم على قراري 242 و 338 . واعلان المبادىء ينص على ان تلك الفترة يجب ان تؤدي إلى تسوية دائمة على اساس 242 و 338 اللذان ينصان على انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام 67.

ينص الاعلان في المادة (4) على وحدة الولاية الجغرافية لمجلس السلطة الفلسطينية على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة على ان تجرب المحافظة على وحدتها حتى خلال الفترة الانتقالية.

قرارات الشرعية الدولية حول تقرير المصير واقامة دولة فلسطين (القرار181 وجميعها مع مرجعية مدريد و اوسلو كل متكامل لا مناص من التعامل معه.

لذا فان اعلان الدولة يجب ان يستند على مرجعية عملية السلام بالتكامل مع قرار 181 وقرارات الامم المتحدة الاخرى وهذا لا يؤدي إلى المساس بالمرجعية التي قامت عليها عملية السلام.

وينبغي عدم الدخول في احتكاك مباشر والانجرار وراء أي استفزاز اسرائيلي ومنع أي تفجير والتأكيد على الطابع السلمي للقرار، ولا بأس بالاكتفاء بالاعلان في البداية كمسألة رمزية، دون البدء بأخذ خطوات على الارض ثم الانتقال لتطبيقه تدريجياً.

كما أن المطلوب طبعاً عكس ما هو حاصل الآن - التأخير في الاستعداد، عدم الفعالية وعدم التنظيم.

باختصار فان قرار اعلان الدولة قرار مناسب للوقت المناسب (انتهاء المرحلة الانتقالية مباشرة)، ولكن الاستعداد الفلسطيني له جاء متأخراً وغير مناسب وغير جدي.

1.2 الاجراءات الواجب اتخاذها حتى 4/5/1999

1. تحسين اداء السلطة: ضرورة القيام بخطوات جدية لاعادة ثقة الشارع بالسلطة.
2. التعبئة الجماهيرية: التوعية والتنظيم والتأطير لضمان اوسع تضمان جماهيري في حالة أي مجابهة محتملة.
3. وضع وتنفيذ الخطوات والبرامج العملية: وضع برامج عمل تفصيلية لمختلف الامور والعمل الدؤوب والجاد لتنفيذها من اجل بسط الولاية للدولة العتيدة.
4. لسعي لنيل اكبر تأييد عربي ودولي: التحرك على اوسع نطاق لنيل الاعتراف الكامل لاكبر عدد من الدول بالقرار.

1.3 السيناريوهات المحتملة لرد الفعل الاسرائيلي

1. الاقتحام / الاجتياح (اعادة الاحتلال): ينبغي عدم استثنائه والاستعداد له بما في ذلك لمناطق أ.
2. الإغلاق والحصار، غير مستبعد بل محتمل جداً على غرار الاغلاقات الداخلية والخارجية السابقة بفارق السبب وامكانية الاستمرار لفترة طويلة.
3. التجاهل وعدم الاعتراف والتأكيد على الاتفاقات السابقة محتمل والاكثر منطقية طالما لم يصاحب الاعلان أي خطوات عملية تصادمية.
4. الاعتراف: غير وارد في ظل حكومة الليكود الحالية وان كان اكثر من نصف المجتمع الاسرائيلي يؤيده كما ان موقف حزب العمل مشروط بتطور عملية السلام وان يكون الاعلان كنتيجة للمفاوضات والموقف الآن مرهون بمنطقتي أ و ب.

ولابد من دراسة هذه السيناريوهات كافة من جميع الجوانب بالتفصيل، ووضع كافة الاحتمالات موضع الفحص الدائم، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

ثانياً - الابعاد الاقتصادية

2.1 العلاقات الإقتصادية باسرائيل

1. الاتفاقات الاقتصادية وملحقاتها:

اعتماداً على الحقائق التي تشير إلى اخفاق اتفاق باريس في توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لاستمرار عملية السلام وارساء اسس الاستقرار السياسي واهمها تراجع معدل النمو الحقيقي

للاقتصاد الفلسطيني، ينبغي السعي لاعادة النظر في الاسس التي قامت عليها اتفاقية باريس وبصورة خاصة مبدأ الاتحاد الجمركي واستبداله بمبدأ التجارة الحرة.

2. **ردود الفعل المتوقعة على الاعلان من الجانب الاسرائيلي والسبل المقترحة اولياً للرد عليها:**

سنقوم هنا باستعراض ردود الفعل الاسرائيلية المتوقعة وفقاً لاسوأ الاحتمالات (السيناريوهين 1،2 المذكورين اعلاه) حيث ان الاستعداد لهما سيجعل الاستعداد للسيناريوهين الآخرين محصلة حاصل.

في حال وقوع السيناريو الاول (اعادة الاحتلال)

A) الاجراءات المتوقعة من الجانب الاسرائيلي:

1. الغاء كافة الاتفاقيات الموقعة.
2. اعتبار ان مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية غير شرعية والعمل على اعتقال او ابعاد كوادرها.
3. مصادرة كافة الاراضي الواقعة في منطقة "ج" واجزاء من المنطقة "ب" واطلاق الاستيطان على عواهنه.
4. حظر نشاط كافة التنظيمات السياسية الفلسطينية ووضع قيود على نشاط الجمعيات الاهلية
5. العمل على مصادرة ممتلكات السلطة ووثائقها.
6. فرض الضرائب والجمارك والغرامات الباهظة مجدداً.
7. الغاء الاجراءات والتشريعات التي اتخذتها السلطة.
8. الغاء التعامل بجواز السفر الفلسطيني وابطال او حظر التعامل مع كافة الوثائق الصادرة عن السلطة

B) الاجراءات الواجب اتخاذها فلسطينياً في هذه الحالة:

1. الغاء كافة الالتزامات تجاه الجانب الاسرائيلي.
2. استمرار عمل المؤسسات والهيئات بصورة سرية.
3. اللجوء إلى استخدام اشكال المقاومة المدنية والعصيان المدني: مقاطعة البضائع الاسرائيلية، رفض دفع الضرائب، الاضراب التجاري، الاقتصاد البيتي، الاكتفاء الذاتي.

في حال وقوع السيناريو الثاني (الاغلاقات والعقوبات)

1. العمالة: من المتوقع ان يؤدي الاغلاق الذي قد تفرضه اسرائيل على حدودها مع فلسطين إلى حرمان 55 الف عامل - 100 الف عامل من فرصة العمل في اسرائيل وبالتالي إلى استفحال البطالة مما يستدعي اعداد مشاريع للعمالة المؤقتة والدائمة مدة 3 شهور على الاقل.
2. حركة البضائع: تقدر الواردات الفلسطينية لعام 1997 بحوالي 2500 مليون دولار والصادرات ب 500 مليون دولار، منها 90 مع اسرائيل، التي قد تلجأ إلى منع دخول المواد الاستهلاكية الاساسية خصوصاً المواد الغذائية والبترول مما يستدعي توفير احتياطي كافي للتموين.
3. المقاصة: تعيد اسرائيل للسلطة ما معدله 60 مليون / شهر كضريبة مضافة وجمارك أي ما يعادل 85%ن ايرادات السلطة، ومن المحتمل ان تلجأ اسرائيل إلى تجميد دفع هذه المبالغ مما سيؤدي إلى عجز في الخزينة الفلسطينية.
4. الارصدة المستحقة والممتلكات: من المتوقع ان تقوم اسرائيل ايضاً بتجميد الارصدة المستمدة لديها غداة الاعلان واللجوء إلى مصادرة او تخريب بعض الممتلكات. وعليه من المفيد العمل على تقليص تلك الارصدة مسبقاً والتحضير لحماية تلك الممتلكات المحتملة ان امكن.
5. البنية التحتية - الكهرباء / الماء / الاتصالات والبريد / المواصلات: من المحتمل ان تلجأ اسرائيل إلى قطع او تشويش امداد المناطق الفلسطينية بالمياه والكهرباء واستخدامها لشبكتي الاتصالات والمواصلات لذا ينبغي اتخاذ الاحتياطات التي تحد من تأثير هذه الاجراءات بالسعي لتوفير مصادر امداد ووسائل احتياطية اضافية.
6. الاغلاق البيني (الداخلي) مما سيشل الحركة التجارية وخاصة في المدن لكن ذلك سيكون محتملاً، اذ ان التجار والصناعيين قد تعودوا على هذا الوضع السابق.
7. اغلاق المعابر الدولية: سيؤدي إلى شل التجارة الخارجية مع باقي الدول وخصوصاً الدول المحيطة.
8. تطبيق بعض الاجراءات التعسفية الآخرى المذكورة في الاحتمال الاول ولكن بصورة اخف، مثل منع حركة السيارة بلوحة فلسطينية، تجميد العمل بجوزات السفر الفلسطينية، تقييد حركة القيادة السياسية والتنفيذية، اغلاق الاذاعات ومحطات التلفزة..... الخ.

3. المواضيع ذات البعد الاقتصادي في المفاوضات الحالية:

هناك عدد من المواضيع الاساسية والحيوية والحساسة بالنسبة للاستقلال السياسي ينبغي متابعة المفاوضات عليها من الجانب الاسرائيلي بجدية وينبغي العمل على انجازها قبل اعلان الدولة ان امكن دون المساس بالمسائل السيادية وهي:

1) المعابـــر.
2) الممر الآمن.
3) الميناء.

4) المطار.

4. المسائل المؤجلة للتفاوض عليها للمرحلة القادمة:

وهي قضايا لها ابعاد اقتصادية هامة ينبغي دراسة مدى تأثرها بالاعلان واخذ انعكاسات سلبية عليها بالحسبان وهي:

1) الارض/ الحدود.
2) المياه.
3) المستوطنات.
4) القدس.
5) اللاجئين.

2.2 العلاقات الاقتصادية الخارجية

لابد من استثمار اعلان الاستقلال لتطوير العلاقات الخارجية مع كافة الاطراف الخارجية ومنع أي انعكاسات اقتصادية سلبية للاعلان من الجهات المعارضة له او المتحفظة عليه.

1. المبالغ المستحقة: السعي لزيادة الالتزامات وتحصيلها وجدولة المتخلفات.
2. القروض وتسهيلات القروض: السعي للحصول على المزيد منها لتوفير السيولة النقدية اللازمة في حالة تجميد التوريدات من اسرائيل.
3. التدريب والمساعدات الفنية: السعي لتوفير فرص تدريب مناسبة للكوادر في الشواغر المتوقع بروزها حال اعلان الدولة.

مع باقي دول العالم:

السعي لتطوير العلاقات الثنائية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الاقليمية بهدف:

1. توفير اسواق تصديرية بشروط تفضيلية.
2. توفير مصادر رخيصة للمواد الخام.
3. توفير التكنولوجيا المناسبة.
4. توفير بدائل سريعة للسلع والخدمات التي تقدمها اسرائيل.
5. الحفاظ على الاتفاقيات السابقة والعمل على تطويرها واستحداث اتفاقيات جديدة مع جهات اخرى.

2.3 الاستحقاق على الصعيد الداخلي

1. العمل المؤسسي

- ضرورة تحسين اداء الوزارات والهيئات الحكومية والقضاء على الفساد والتسيب والترهل الوظيفي.
- ضرورة ايلاء التخطيط والموازنة الاهتمام الكافي للمرحلة القادمة.
- تشكيل مجلس اقتصادي للتنسيق بين كافة الوزارات والهيئات المعنية.

2. مراجعة السياسات الاقتصادية

- السياسة النقدية والمصرفية: البت بالموقف مع العملة الاسرائيلية والعملة الاردنية وامكانية فك الارتباط النقدي بهما واصدار عملة فلسطينية.
- السياسة الضريبية: بعد حل الاتحاد الجمركي الاحتفاظ بـ1% وتخفيض ضريبة الدخل إلى اقصى الحدود، ووضع تعرفة جمركية وطنية خاصة.
- الانفاق الحكومي - لا يعتقد بانه سيترتب عن الاعلان تبعات مالية اضافية للسلطة وفي نفس الوقت يجب امكانية التخلص من المصاريف الزائدة.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص - الحد من الاحتكار واطلاق يد المستثمرين للنشاط بدون أي قبول.

3. مواجهة المشاكل المترتبة على رد الفعل الاسرائيلي

من المتوقع ان تنشأ عدد من السلبيات في اداء الاقتصاد المحلي نتيجة الاغلاق مثل الانخفاض المتوقع في الايرادات المحلية نتيجة الاغلاقات والركود الاقتصادي المحتمل. لذا من الضروري توفير احتياطي لتغطية المصاريف الدورية للحكومة وتدعيم السيولة النقدية لها والتحضير لمواجهة التأثيرات السلبية على القطاعات الانتاجية: الزراعة، الصناعة، الانشاءات والقطاعات الخدمية: التجارة الداخلية، الخدمات، البنوك.

4. زج القطاع الخاص في المواجهة

لا بد من زج المنظمات غير الحكومية، الاتحادات الصناعية ورجال الاعمال والمهنيين، الغرف التجارية والصناعية، للقيام بالنشاطات والفعاليات الملائمة حسب تطوير الظروف بدءاً بزيادة وتحسين جودة الانتاج وانتهاء بالاستعداد لمواجهة العقوبات والتصدي للاجراءات المضادة.

5. على صعيد النشاط الخارجي

لا بد من القيام بالعديد من الخطوات من بينها :

- الاستعداد للمشاركة في الانشطة العالمية: المعارض / المؤتمرات / الندوات... الخ.
- رصد فرص التسويق الخارجية والتعاون الدولي.

6. تعبئة الجاليات في الخارج للمساهمة في بناء الدولة

- توريد رأس المال للاستثمار.
- المساعدة في ايجاد اسواق تصديرية.
- المساعدة في ايجاد مصادر مواد خام أرخص.
- تجنيد الكفاءات في الخارج للعودة والعمل.

خلاصة

لا شك ان تحديات اقتصادية رئيسية ستواجه الدولة العتيدة فور اعلانها، ومن المهم بمكان المعرفة المسبقة لحجم ونوعية ردود الفعل الاسرائيلية على ذلك لتسهيل مواجهتها وينبغي الاخذ بعين الاعتبار الاستعدادات الداخلية لمواجهة ردود الفعل تلك على حد سواء.

لقد حاولت هذه الورقة القاء الضوء على اهم الابعاد الاقتصادية للقرار وحاولت وضع قائمة بأبرز المشاكل التي قد تنجم عند تطبيق القرار واولويات العمل لتحقيقه واهمها:

على صعيد العلاقة مع اسرائيل:

1. العمل على فك الارتباط تدريجياً بالاقتصاد الاسرائيلي واعادة النظر في اتفاقية باريس وملحقاتها والعمل على الغاء الاتحاد الجمركي مع اسرائيل وتطبيق مبدأ التجارة الحرة.
2. التحضير لمواجهة العقوبات الاقتصادية التي قد تلجأ اسرائيل لفرضها كرد فعل على القرار مثل الاغلاق الكامل وما يترتب عليه من بطالة وركود اقتصادي وكذلك احتمالات تجميد المستحقات الفلسطينية وتشويش او قطع الامدادات.
3. الانتباه إلى المسائل الحيوية ذات البعد الاقتصادي العالقة في المفاوضات للمرحلة الانتقالية والتي لها صلة مباشرة بالاستقلال السياسي (المعابر، الممر الآمن، المطار، الميناء) والعمل على انجازها بالسرعة الممكنة.
4. لانتباه إلى الآثار التي سيتركها القرار على المواضيع المؤجلة لمحادثات الحل الدائم وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي.

على صعيد العلاقات الاقتصادية الخارجية:

العمل على استثمار اعلان الاستقلال لتطوير العلاقات الخارجية مع كافة الاطراف الخارجية ومنع أي

انعكاسات اقتصادية سلبية للاعلان من الجهات المعارضة له او المتحفظة عليه.

الاستعدادات المطلوبة على الصعيد الداخلي:

1. تطوير الاداء المؤسسي لاجهزة السلطة الوطنية.
2. اعادة النظر بمختلف السياسات الاقتصادية وموائمتها مع الظروف الناجمة عن القرار.
3. تعبئة كافة مؤسسات وشرائح المجتمع المدني وفعالياته الاقتصادية وزجها بالتحضيرات لتطبيق القرار والاستعدادات لمواجهة ردود الفعل عليه.
4. تجنيد الجاليات الفلسطينية في الخارج لمساندة تنفيذ القرار.

ملحق: ميزان المدفوعات، باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 – 1996 (بالمليون دولار امريكي)

Balance of Payments, Remaining West Bank and Gaza Strip 1995 – 1996

(in million U. S. dollar)

البند Item	1995 1996
الحساب الجاري CURRENT ACCOUNT	573.9- 856.2-
السلع (صافي) (Good (net	1,366.6- 1,673.7-
الصادرات، فوب Exports, f.o.b	417.1 449.5
الواردات، فوب Imports, f.o.b	1,783.7 2,123.2
منها : السلع إلى / من اسرائيل (صافي) (Of which goods to / from israel (net	1,251.9- 1,490.9-
صادرات Exports	348.3 382.4
واردات Imports	1,600.1 1,873.3
الخدمات (صافي) (Servies (net	96.6- 112.1-
الصادرات Exports	132.0 132.7
واردات Imports	228.7 244.8
الدخل (صافي) (Income (net	534.7 468.9)
المقبوضات Receipts	550.4 487.7
منها : تعويضات العاملين في اسرائيل Of which : earnings by workers in israel	486.7 363.4
المدفوعات Payments	15.7 18.8
التحويلات الجارية (صافي) (Current transfers (net	353.9 460.7)

المقبوضات Receipts 532.2 439.7

الحكومة العامة General government 386.0 309.4

القطاعات الاخرى Other sectors 146.2 130.2

المدفوعات Payments 71.5 85.7

الحساب الراسمالي CAPITAL ACCOUNT 271.3 237.2

التحويلات الراسمالية (صافي) (Capital transfers (net 270.0 236.6

المقبوضات Receipts 270.0 236.6

المدفوعات Payments 0.0 0.0

حيازات الاصول غير المنتجة غير المالية او التصرف بها Acqusition/disposals of non-produced non financial assets 0.6 1.3

الحساب المالي FINANCIAL ACCOUNT n.a 227.5

الاستثمار المباشر (صافي) (Direct investment (net n.a 147.2

الزيادة في الاستثمار في الخارج (صافي) (Increase in investment abroad (net n.a -52.4

الزيادة في الاستثمار في فلسطين (صافي) Increase in investment Palestine (net n.a

استثمار الحافظة (صافي) (Portfolio investment (net n.a -16.2

المشتريات في الخارج (صافي) (Purchases abroad (net n.a -19.2

المشتريات في فلسطين (صافي) (Purchases Palestine (net n.a 3.0

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، بيانات أولية.

* باقي الضفة الغربية وقطاع غزة : الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس.

ميزان المدفوعات، باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 – 1996 (بالمليون دور امريكي)

Balance of Payments, Remaining West Bank and Gaza Strip 1995 – 1996

in million U. S. dollar)

البند Item 1996 1995

الاستثمارات Other investment n.a 96.5

الجانب الدائن Credit items n.a 1,435.1

تدفقات القروض للحكومة Disbursement of loans to Government n.a 56.9

تدفقات القروض للقطاعات الاخرى Disbursement of loans to other sectors n.a 13.6

التمويل النقدي للواردات Cash financing of imports n.a 927.8

بنود دائنة اخرى Other credit item 436.7 n.a

الجانب المدين Debit items 1,338.5 n.a

سداد القروض الحكومية Repayment of Government loans 25.0 n.a

سداد قروض القطاعات الاخرى Repayment of loans by other sectors 12.9 n.a

التغير في رصيد البنوك في الخارج (صافي) Changes in bank's deposits abroad (net 606.0 n.a)

التمويل النقدي للصادرات Cash financing of exports 147.6 n.a

التمويل النقدي لتعويضات العاملين في اسرائيل Cash financing of wages earned in israel 123.9 n.a

بنود مدينة اخرى Other debit items 423.0 n.a

صافي السهو والخطأ Errors and omissions 440.4 n.a

الميزان الكلي OVERALL BALANCE 83.0 n.a

التمويل FINANING -83.0 n.a

التغير في الاصول الاحتياطية Change in reserve assets -83.0 n.a

أ هم مؤشرات ميزان المدفوعات، 1995 – 1996

Balance of Payments Indicators, 1995– 1996

البند Item 1996 1995

رصيد الحساب الجاري باستثناء التحويلات للحكومة/ الناتج المحلي الاجمالي Current account balance excluding transfers to government to government / GDP

باقي الضفة وقطاع غزة Remaining West Bank and Gaza Strip -28% -36%

القدس Jerusalem -48% -.12%

الضفة الغربية وقطاع غزة West Bank and Gaza Strip -26% -36%

رصيد الحساب الجاري شاملاً التحويلات للحكومة / الناتج المحلي الاجمال Current account balance including transfers to government to government / GDP

باقي الضفة وقطاع غزة Remaining West Bank and Gaza Strip -18% -22%

الميزان التجاري للسلع والخدمات / التاتج المحلي الاجمالي Trade balance in goods and services / GDP

الضفة الغربية وقطاع غزة Remaining West Bank and Gaza Strip -47% -52%

القدس Jerusalem -46% -83%

الضفة الغربية وقطاع غزة West Bank and Gaza Strip -47% -56%

نسبة خدمة الدين الرسمي مقيمة بالسلع Official debt service ratio in terms of goods

باقي الضفة وقطاع غزة 0% 6% Remaining West Bank and Gaza Strip

نسبة خدمة الدين الرسمي مقيمة بالسلع والخدمات Official debt service ratio in terms of goods & services

الضفة الغربية وقطاع غزة 0% 4% West Bank and Gaza Strip

مساهمة الدول المانحة / الناتج المحلي الاجمالي باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 15% 17% Donors contributions / GDP Remaining West Bank and Gaza Strip

مساهمة الدول المانحة / ميزان الحساب الجاري يشمل التحويلات للحكومة Donors contributions / current account balance including transfers to government to government

باقي الضفة وقطاع غزة -18% -69% West Bank and Gaza Strip

مؤشرات ميزان المدفوعات، 1995 – 1996

Balance of Payments Indicators, 1995 – 1996

البند 1995 1996 Item

قيمة منح الاستثمارات الفنية من الدول المانحة / مجموع مساهمات تلك الدول Technical assistance /total donor contributions

مجموع مساهمات تلك الدول Contributions

باقي الضفة الغربية وقطاع غزة -17% -14% Remaining West Bank and Gaza Strip

الايرادات / الناتج المحلي الاجمالي Earnings from tourism / GDP

باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 3% 2% Remaining West Bank and Gaza Strip

القدس 28% 25% Jerusalem

الضفة الغربية وقطاع غزة 6% 5% West Bank and Gaza Strip

الدخل المتحصل من الخارج (يشمل دخل الاستثمار و دخل العمالة) الناتج المحلي الاجمالي Income earned from abroad on investments and labour / GDP

باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 18% 14% Remaining West Bank and Gaza Strip

القدس 42% 40% Jerusalem

الضفة الغربية وقطاع غزة 21% 18% West Bank and Gaza Strip

دخل العمال الفلسطينيين من اسرائيل/الناتج المحلي الاجمالي Earnings og Palestinian workers in Israel / GDP

باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 11% 11% Remaining West Bank and Gaza Strip

القدس 40% 38% Jerusalem

الضفة الغربية وقطاع غزة 19% 14% West Bank and Gaza Strip

دخل العمال الفلسطينيين من اسرائيل/ الدخل القومي الاجمالي Earnings og Palestinian workers in Israel /GNI

باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 10% 9% Remaining West Bank and Gaza Strip

القدس 30% 29% Jerusalem

الضفة الغربية وقطاع غزة 13% 12% West Bank and Gaza Strip

المداخلات

د. منذر الشريف

شكراً اخي ابو نزار، انا سعيد جداً لسماعي هذه المعلومات وسعيد اكثر لانني جاهل اقتصادياً ولكن لاول مرة اشعر ان عدم معرفتي بالقضايا الاقتصادية هي نعمة لي على الصعيد الشخصي، أبدأ بسؤال الاخ عصام هل اقتصادنا مهيىء لبناء الاقتصاد الوطني؟ في الواقع سمعنا سلسلة من التشخيص للوضع الاقتصادي العام مثل انخفاض الدخل وحجم البطالة والاستثمار العجز في الميزان التجاري.. الخ وشعر الواحد ان هذا الوضع الاقتصادي الغير مسبوق هو الوضع الطبيعي في ظل الظرف السياسي. وسؤالي هل هذا وضع طبيعي ام غير طبيعي في ظل وضعنا السياسي، والنقطة التي ذكرها الاخ عصام هي تجيير الاقتصاد لدول الجوار وباختصار الاحتلال الاقتصادي في فلسطين ناتج عن الاحتلال الجغرافي، وباختصار، وضع الاخ عصام سلسة من الاسباب والموضوعات حول لماذا وصل الوضع إلى هذا وتلاها سلسة من الوصايا العشرة والتي يجب ان نعملها، نحن ثم تلى الاخ عصام بطريقة مبسطة وانا سعيد جداً لاسمع هذه المعلومات واؤكد ان اتفاقية باريس من أسوأ الاتفاقيات في العالم وهي الوحيدة التي قرأتها لان لنا علاقة معها. ولا يوجد فيها شيء ايجابي وذكرت انت بعض الايجابيات فيها وانا اختلف معك تماماً.

القضية الثانية وهي الجمارك الضرائب مهمة وهي ان بعض الشركات الاحتكارية التابعة إلى القطاع العام تضحك على الاسرائيليين والسلطة ومنها من يستورد وانا اذكر شركة مثل البحر او الشركة التي كانت تستورد ادوية كانت تهربها ويعطوها لوزارة الصحة بالمناقصات وندفع نحن الـ 17 % والشركة تأخذها بدون ما تدفع الـ 17 % وبدون ان تدفع ضريبة ومع ذلك نحن نستهلكها، اتفاقية باريس لا تسمح على الاطلاق وهذا دليل على التواطؤ الاسرائيلي حتى مع بعض هذه الشركات. ولا تسمح اتفاقية باريس بالاستيراد المباشر، ويجب ان يكون او يصنف من الادوية المستوردة او أي اصناف اخرى مسجلة في اسرائيل، مش مهم ان تكون مسجلة لدى السلطة ولكن يجب ان تكون مسجلة في اسرائيل، وبالنهاية كثير منها غير مسجل في اسرائيل مثل الادوية المصرية والاردنية وفي النهاية نحن ندفع الضريبة والشركات لا تدفع، والخيارات التي طرحها د. حازم انا لا اجد فرق كبير بين الاقتحام والاغلاق والحصار. والتشخيص الثاني وهو الذاتي الذي ذكره في النقاط السبع والحل في التسع وصايا وهي العمل المؤسسي... الخ وانا اجد هذا مرتبط بالوضع السياسي العام، صحيح اريد استقلال سياسي ووضع وطني سليم لاصل إلى الاستقلال الاقتصادي وانتم طرحتم بانه يجب ان يكون استقلال اقتصادي حتى يكون لنا استقلال سياسي ولكن من اين يأتي الاستقلال وكل شيء مرتبط بالاتفاقيات، وانت تقول بدون عمل مؤسسي وموازنة اين هو التخطيط والموازنة، انت وصفت وصفاً دقيقاً لخطة التنموية الثلاثية وانا اتمنى ان تعرف كيف عملت هذه الخطة الثلاثية واحنا الرابحين في وزارة الصحة من هذه الخطة لاننا اكثر وزارة قدمت مشاريع،

الاخ ابو داود

لان الموضوع اليوم تخصصي لذلك مداخلتي ستكون مقتضبة اولاً اشكر الا خوين لقدومها باوراق مكتوبة واتمنى ان يحذو المحاضرين القادمين في المستقبل ايضاً حذو الاخوين، انا سمعت محاضرة الاخ عصام وصدقاً وجدت الكثير عما كنت اتساءل عنه، اتكلم في موضوع افهم فيه وهو التشريعات، حقيقة اي نمو اقتصادي وأي تشجيع للاستثمار يجب ان يسبقه تشريعات حامية لهذا الاستثمار ونحن نفتقر وعندي مدير وزارة العدل يقر معي باننا نفتقر إلى التشريعات التي تشجع الاستثمار وارجو ان تغطى مستقبلاً، الاخ ابو الرب هو الذي تكلم معي، الاخ حازم يقول عن اتفاقية باريس بانها مجحفة، بالطبع عندما لا اكون اميز بين الاقتصاد والاقتصاد السياسي أكيد بعمل اتفاقية مجحفة مثلاً عندما تكون سلعة بثمن 1.5 شيكل واذا صنعتها تكلف 1.8 شيكل بقول اشتريها من السوق افضل لي واتجاهل في ذلك نقطة مهمة وهي الاقتصاد السياسي والسيطرة وهذا حصل بالفعل بالنسبة لـ الكهرباء، الكهرباء قدر الكيلو واط في غزة يكلف كذا لو جبنا توربينات وعملنا شركة كهرباء تكلف اغلى بقليل، فضلنا ان نبقى على استيراد الكهرباء من اسرائيل، وهذا غلط بمفهوم الاقتصاد السياسي، انا اتساءل عن العائدات الجمركية على الا سمنت والدخان والنفط كم هي قيمتها اذا عند الاخ حازم معلومات واورد 60 مليون دولار دخل وانا سألت هل تذهب هذه إلى وزارة المالية قال له نعم وقلت له هل انت متأكد قال نعم، ان معلوماتي المتواضعة من وكيل وزارة مساعد في المالية ان 60 مليون وهي في الحقيقة 75 مليون ما يدخل منها إلى وزارة المالية يقل عن هذا الرقم بكثير ولو دخلنا لاكتفينا بالفعل، وانا اؤيد د. حازم بان هذا المبلغ كفاية لتغطية المصاريف، يمكن ان نحتاج من البنك الدولي والدول المانحة اموال التطوير لتطوير الاقتصاد ولكن 75 مليون يغلق موضوع النفقات على الاقل.

السيناريوهات، سيناريو الاقتحام غير منطقي وغير وارد لان عدونا يقدر ان يقتحم وكفاية ان يطلع 10 ليدفع ثمن لا يستطيع ان يتحمله العدو، مش رايحين نقهره؟ ونقتحم تل ابيب بالمقابل، لكي اقول لن يستطيع ان يتحمل الخسائر، الاغلاق والحصار هذا وارد ولا اعرف الاستعدادات التي يمكن ان نعملها واخونا ابو نزار كان في قيادة التحضير وهو اقدر مني على معرفة ماذا اعد قبل الهجوم على بيروت من تموين، لكن وقتها نستطيع ان نعمل شيء الان وضعنا مش كثير نحسد عليه، الاعتراف الا اعتقد ان اسرائيل ستعترف باعلاننا للدولة من طرف واحد ممكن الخيار الذي سماه ابو نزار الخيار الخامس ان يطبقوا خيار على غزة ويتجنبوا الضفة وانا ميال إلى احتمال الخيار الخامس وهو المزدوج.

الاخت زينب

شكراً للاخ ابو نزار وللمحاضرين، الاخ عصام وضع الاصبع على جميع الوجع الذي نحس به واعجبت جداً بالتوصيات التي ذكرها لو في امكانية لتطبيقها لكن اتصور نفس الشيء التوصيات التي ذكرها الاخ حازم ممتازة واذكر ان المحاضرات السابقة ركزت على هذه الناحية، قضية التخطيط وتحسين الاداء في المؤسسات واتذكر ان اسرائيل اصلاً تعمل على عدم تجسيد الدولة الفلسطينية لانه لا يمكن ان نعالج ونحقق هذه التوصيات او جزء منها طالما نحن في الوضع الحالي ولهذا هي تسوف وتماطل وتلق علينا طول الوقت، الاسرى وغيرها، انا اذكر ان بداية الانتفاضة بدأنا في اقتصاد تقريباً كنا نبني شبه دولة اقتصادياً كنا نعتمد على ذاتنا حتى ان السلع كانت الجودة بها عالية واصبحت اسرائيل تبيع في اسواقنا السلع باقل من التكلفة حتى تضرب منتجاتنا وهذا حصل في بداية الانتفاضة وطالما لا يوجد لنا كيان نستند عليه لا يمكن الا ان نظل في هذه الحالة واسرائيل مكيفة على ذلك، لان عمالنا يخدمونها، وهناك نقطة اخرى مهمة وهي ان العمال الذين يعملون في المستوطنات، نحن ضد الاستيطان لكن نحن الذين نبني لهم المستوطنات مثل ما ذكر د. حازم وقال 60 مليون تأتي من شغل العمال في اسرائيل

وتساوي تقريباً 80 % من شغل العمل في اسرائيل وتساوي تقريباً 80%.

اتمنى ان لا نبقى متخوفين من اعلان الدولة خاصة وانه لا يوجد شيء نخاف عليه ونحن خسرنا كل شيء وخليهم يسترجوا يدخلوا... وشكراً.

د. نصر

شكراً إلى الاخ ابو نزار وللمحاضرين، الحقيقة انا اريد ان ارجع إلى صلب المحاضرة، التي قدمها د. حازم زميلي واخي جديرة بالاهتمام وهي في محلها ولكن حصل فيها خلط في بعض المفاهيم وكل من التوصيات التي عرفها بحاجة إلى بحث اتفاق اوسلو بدو مفاوضات لتفسيره وبرأيي بلاش ندخل في التفاصيل بقدر ما نركز على منطق الاقتصاد السياسي لتجسيد الدولة وهذا برأيي صلب الموضوع، لان التفاصيل تتوهنا خاصة وان الارقام التي اعطيت مش بالضرورة تعني السباق الذي قدمت فيه وانا متابع اقتصادي، وهذا يجب التدقيق فيه، برأيي اشير إلى اتفاقية باريس ومن ثم انتقل إلى المحور، اتفاقية باريس مش لازم نظلمها كثيراً لانها بنت اتفاق اوسلو وجاءت بسقف اعلى من السقف السياسي الذي وضع في اوسلو ومش صحيح ومش دقيق ان نقول ان اتفاقية باريس مجحفة جداً اتفاقية باريس نقصها الرؤيا السياسية والمحددات السياسية التي اصلاً سبقتها في اوسلو ولا يمكن الحديث عن بناء اقتصاد وصياغة اتفاقية اقتصادية وتطبيق اتفاقية اقتصادية لو اعطوك كل ما فيها حتى لو اعطوك منطقة تجارة حرة. الاسرائيليون في ذهنهم انك منقوص السيادة السياسية والارادة السياسية هذا حديث لا داعي للدخول في تفصيلاته، اتفاقية باريس خلقت وركز على انها منطقة اتحاد جمركي لانهم يعتقدون انك واياهم في دولة واحدة تحت السيادة الاسرائيلية، بلاش نخلط الامور هذا هو الاقتصاد السياسي مش اقتصاد ثاني، اتفاقية باريس جاءت ولما طبقت طبقت من منظور اسرائيلي بحت لان ميزان القوى يقول هيك ولان المعايير والحدود مش معاك وبالتالي اتفاقية باريس مش هي المجحفة هي الاطار السياسي الذي ولدت فيه والذهن التفاوضي الفلسطيني الذي خلق اتفاقية ضعيفة جداً ومهلهلة سياسياً وبالتالي هذا المهم، ثانياً عندما نتحدث عن استقلال اقتصادي واستقلال سياسي. انا شايف كما نتحدث عن الدجاجة والبيضة يعني مين الاولى، الحقيقة علاقة جدلية بينهما ولما نتحدث عن استقلال اقتصادي يا اخي حازم نشر في العالم بشيء اسمه استقلال اقتصادي، الاستقلال الاقتصادي يعني استقلالية في السياسات الوطنية الاقتصادية هي ليس استقلال اقتصادي اليوم فش شيء اسمه استقلال اقتصادي، العالم الان اصبح حتى الدول الوطنية جداً هي لا يمكن تستقل اقتصادياً هي ستستقل وطنياً من منظور اقتصادي يعني ان نعيش بمعزل عن العالم يا اخوان، انا مع علاقة مع اسرائيل شرط ان تكون متكافئة وفق المصلحة والمنظار الفلسطيني الوطني، انا مع علاقة مع الاردن ومع حق ولكن على اسس متكافئة ولا تنتهي خيرات البلاد وتجعل اقتصادنا عرضة للنهب وعرضة لمناسبة غير متكافئة وهذا ما يجب ان نركز عليه الاستقلال السياسي هو المقدمة للاستقلال الاقتصادي وليس العكس بتاتاً وفي الحالة الفلسطينية الاستقلال السياسي هو المقدمة للاستقلال الاقتصادي واذا بدنا نتحدث كدولة تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي نعم، وضع دولة قائمة لكن لا يجوز ان نتحدث عن استقلال اقتصادي في ظل احتلال واتفق مع ما قاله الاخ عصام هناك بعض المتطلبات والاشتراطات المسبقة لتحسين ظروف اعلان الدولة يعني بمعنى تخفيف الالالم والمعاناة وتخفيف مخاسرنا ومن يقول غير ذلك يكون فهمه الاقتصادي غير دقيق، بعد الاتفاقيات التي حصلت نتحدث عن تعظيم ما يمكن تعظيمه حتى نتجنب الخسائر فمن هنا علينا استغلال الموارد الاقتصادية على قلتها والمطالبة بتحسين اداء السلطة مش عشان نحقق استقلال اقتصادي سيحقق اذا ما احسنا ادارة المفاوضات النهائية وانتزعنا الاعتراف والسيادة السياسية على المعابر والحدود، لكن نحن مطالبين باستغلال افضل السبل لتعظيم مكاسبنا على الارض الان والتقدم في

الحل النهائي في ورقة اقتصادية رابحة عشان لا تضعنا في وضع ضعيف جداً ونصبح تحت رحمة نتنياهو في مسألة لوي لذراع وبالتالي اقول إلى د. حازم لما سأل عن وجود ممثل للبنك الدولي ارجوك دكتور حازم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عندهم معلومات اكثر عن وضعك وشكراً .

الاخ ابو نزار

الحديث عن استقلالية اقتصادية في ظل احتلال عبث وهو كلام فارغ لكن لكي نستطيع تحقيق الاستقلال السياسي كمدخل للاستقلال الاقتصادي والسياسة المتبعة هي درء المفاسد اولى من جلب المنافع ونترك الموضوع إلى الشيخ عبد السلام.

الشيخ عبد السلام ابو شخيدم

السلام عليكم اريد ان اتكلم عن جانب تكاملي وهو العمالة لانهم ركزوا على جانب تنمية الملك واستثماره ولم يتطرقوا إلى قضية احراز الملك احتذاءاً وقضية العمالة مهمة وخطيرة سواء من اتفاقية باريس او طبيعة وجودنا في علاقة اقتصادنا مع الاقتصاد الاسرائيلي وارتباط عمالتنا بالعمل الاسرائيلي، ان صح لي اقترح اقتراح مهم هو قيام السلطة بدورات فنية جدية معمقة لصقل الخبرات التي يمكن من خلالها تصدير كفاءات عاملة مثل الممرضين وغيرهم إلى دول العالم الكبرى ولو قمنا بصقل خبرات تقابل متطلبات العالم الدولية مثل الصناعة القيام بتصنيع حاجات تكافئ المتطلبات الدولية يمكن ان نستفيد من الخبرات القديمة في جلب اقتصاد خارجي والعامل الفلسطيني على جميع المستويات انعش اقتصاد فلسطين والاردن عبر العقود الماضية اذا صح هذا التفكير ايضا يفتح المجال للاجيال الشابة لان تأخذ دورها في الوظائف في العمل وتطوير الاقتصاد في داخل الوطن، وقضية اخرى وهي الضرائب والتهرب من دفعها اتمنى ان يكون هناك توعية وطنية في الجوانب الاقتصادية خاصة في موارد المالية او موارد الدولة واعتبار هؤلاء المتهربين في خانة الجنحة وشكرا.

الاخت هند

شكراً للاخوة المحاضرين والشكر كل الشكر للاخ ابو نزار على هذا التنوع العظيم في الندوات، اعتقد ان هذه الندوة من اهم الندوات الفكرية، فالتحليل الاقتصادي الذي تحدث به الاخ عصام والدكتور حازم مهم للغاية لاننا نعرف تماماً ان السياسة والاقتصاد توأمان السياسة هي الاقتصاد والاقتصاد هو السياسة ولكن من هو المسؤول عن قبول مثل هذا الوضع المجحف سواء في اتفاقيات اوسلو او باريس المجحفة؟ هل هو الاحتلال وموازين القوى لغير صالحنا؟ هل هو الوضع السياسي العربي والدولي؟ هل هو سوء الاداء الاداري؟ هل هي كل هذه الاسباب مجتمعة؟. الودائع تدار من الخارج 92 % إقتصادنا بخير لدول الجوار الضريبة المضافة لنا 50 % فقط، الاستيراد من الخارج لا توجد رقابة فلسطينية عليها، هذا هو وضع مزر للغاية، الدكتور عصام تكلم عن الوضع الذاتي فقدان البوصلة الاقتصادية، اهمال القطاعات الزراعية والاقتصادية العجز عن تحديد الاولويات ضعف العلاقة مع القطاع الخاص، هذه مسؤوليتنا الذاتية وليست مسؤولية العدو نحن مكبلون باتفاقيات مجحفة للغاية ولكن الدول المانحة تمنحنا الاموال السياسية إلى وقت محدد وعندما تتوقف هذه الاموال وهذه الدول المانحة عن العطاء ماذا سيحصل بنا، هناك سلبيات قاتلة كيف ستستمر هذه الدولة في ظل وضع اقتصادي نخاف عليه ان ينهار. شكرا للمحاضرين لانهما وضعا ايديهما عل الجرح ونحن في امس الحاجة لمثل هذه الندوات التي تفتح

اذهاننا على اشياء وامور في الواقع لم نستمع اليها قبل هذا اليوم وشكرا.

الاخ حنا

شكرا للاخ ابو نزار. ما تم الاستماع اليه من قبل الاخوين جيد اخي عصام تكنوقراطي مالي اداري، بمعنى آخر متخصص في المجال الذي تحدث عنه بدقة واسهاب في النقاط التي نعاني منها يوميا، ما تحدث به اخي حازم كان بمواضيع عديدة ومختلفة ابتعد عن جوهر المحاضرة التي اشرنا اليها بارقام، الخ. اقول يجب ان لا نبتعد دائما ونتوسع في امور ليست في صدد الندوة حقيقة ما تحدثنا عنه سابقاً عن الدولة بمنظورها السياسي كان جيدا جدا، نحن ننطلق بمعايير من المظهر الداخلي والذي نحن الآن في مجال بحثه. في مجال هل النظام الاقتصادي سيكون لدينا ليبرالي سوقي بمعنى آخر اشتراكي الخ، وهذا تحدده الاوقات والازمات والسياسات الواضحة للقيادة الوطنية الفلسطينية فمن التشريعات وحقيقة لدينا قانونين في مجال الاستثمار قانون عام 1995 صدر في 30/4 من قبل الرئيس ويحتوي على 27 مادة وكانت بداية الطريق للاستثمار والقانون الثاني في 23/4/98 قرار الاخ الرئيس والقانون يحتوي على 47، من هنا اهمية وضرورة التشريع في دعم الاستثمار الخارجي والمحلي، لذا يجب ان نركز على كيفية ونوعية دعم هذا الاستثمار بما يخدم الاسس السليمة التي يجب ان يقف عليها الركن الاساسي للاقتصاد الوطني ويجب ان لا نبقى بدون قانون، هناك امور كثيرة تضرب الاقتصاد الوطني، حتى تاريخه لا يوجد لدينا ميزانية لم يقدر المجلس التشريعي كيف نعمل وكيفية دخول الاحوال اين تذهب ومن اين تأتي، حتى تاريخه الجميع يتحدث فقط امام الثاني ولكن في الموقع الحساس والرسمي لاظهار هذه الحقيقة الجميع يختبىء وهذا لا افهمه اتمنى اخي ابو نزار ان تكون هناك خطة اقتصادية وماذا يدور في الجوار حتى يكون الاستثمار الوطني الفلسطيني في مصلحة بناء الدولة التي نقول عنها في 4/5/99 وانا اخي ابو نزار مع هذا الاستقلال واذا لم نعلن في 4/5 الاستقلال يكون الاسرائيليون يقدروا مصيرنا وهذا مرفوض بتاتاً، نحن فقط نقدر مصيرنا بالاعتماد على ذاتنا وبسياسات واضحة اقتصاديا وادارياً وتكنوقراطياً من هنا على اقتصادنا الوطني ان يكون ذو رؤيا واضحة بكيفية التعامل ولحتى الآن لم يحدد اخ من الاخوان ماهية طبيعة الملكية حتى في داخل الاستثمار وما هي الملكية للمواطن حتى مشروع القانون الاساسي الذي تم قراءته بالقراءة الثالثة هناك الكثير من النقص في معايير الدولة بالاعتماد على شكل اساسي وهو الشكل الاقتصادي الاجتماعي الذي نطمح اليه جميعا واشكرك اخي عصام على محاضرتك القيمة جداً والمبدعة واتمنى على اخي شنار ان يكون محضراً لجوهر الموضوع الذي يتحدث عنه، وشكرا.

الاخ ابو نزار

الحقيقة الدكتور حازم كان محضر والدراسة مكتوبة وكان يريد توزيعها وهي غنية والجزء الاول صار فيه تطويل، قدم شيء مكتوب ومحضر، ولا اكتمكم ان فرصة الاخ عصام كانت افضل لسببين الاول اعطيت ورقة عصام إلى حازم حتى يتجنب الازدواجية ومع ذلك حصل ازدواجية ونشكر الاخوان المحاضران على الجهد الذي بذلوه وبدون نقد ونقد ذاتي وجدل لا يكون هناك ابداع ويجب ان نقيم كل شيء في ادائه.

الاخ ابو فراس

محاضرة الدكتور حازم بالفعل مليئة ولكن فيها تشتيت مش اكثر وعادة يتميز وعادة يتميز الاعلاميون

والسياسيون عن الاقتصاديين بالتحدث في مواضيعهم، في ارقام وكل شيء مقنع لكن عملية التوصيل تكون اقل ويمكن من خلال الاستماع إلى المحاضرتين خاصة الاولى يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات خاصة عند حديثه عن السلبيات مثل مخاطر الممارسات الحالية غياب الاسس السليمة التباطؤ في وضع التشريعات هذا يعيد إلى الاذهان ما عرفناه قبل سنة ونصف في تقرير المراقب العام ثم تقرير المجلس التشريعي طبعا هذا كله يؤكد ان الفساد هو سبب رئيسي في العلل التي نعاني منها يوميا وكلنا نتحدث فيها ووزراء ووكلاء وزراء يتحدثون عنها والكل يتحدث في قاعة مغلقة ولكن في النهاية لا يوجد تجميع حقيقي لكل ما يقال لكي نصل إلى آلية لمعالجة هذا الفساد، انا سمعت احد المحاضرين يقول ان حد الفقر 23 % في فلسطين ومع ذلك قرأت منذ ايام ... دون حد الفقر وقرأت ان الفقر في رام الله لا يتجاوز 3 % وهذا يجعلنا نتساءل لماذا تزيد في كل المناطق باستثناء رام الله وعندي مجموعة من التساؤلات من خلال محاضرة الشنار وهي كثيرة مهمة، لماذا الاستيراد عبر تجار اسرائيليين وهذا ما يجعل نسبة ما نسترده من اموال قليل، لماذا كل الظروف مهيأة لكي تكون سوقنا وعاء للبضائع المستوردة، طبعا اتفاق باريس ناقشناه والدكتور نصر دخل هذه المناقشة عدة مرات وكان نقاش مع الاخ ابو علاء وهو الذي فاوض عنا مع مجموعة من الاقتصاديين في هذه المسألة وقلنا له على الهواء مباشرة هذا الاتفاق سيء مثل ما قال قبل قليل الاخ صخر الا يمكن وضع ضوابط لعملية التجارة مع اسرائيل بخصوص تهرب التجار الفلسطينيين من ضريبة الدخل او ضريبة الشراء هذه النقطة التي اغفلت في اتفاق باريس الذي ما زال مفاوضين من الجانب الفلسطيني غير قادرين ان يدافعوا عنه حتى الآن، شكرا.

الاخ ابو محمد

يا اخوان الموضوع الذي نتكلم فيهمهم جدا لانه اساس كل سياسة واهدافها تعتبر المسألة الاقتصادية مهمة ومؤثرة في حياة كل فرد، باختصار شديد اريد ان اقول شغلة مهمة جداً، اولاً طرح هذه القضايا من قبل المتحدثين فيها الكثير من الافكار التي تحتاج اخذ وعطاء لان عملية الاقتصاد ليست عملية سهلة اذ ان بناء مصنع او مدرسة يحتاج إلى وقت بينما تنظيم مظاهرة قد يحتاج لساعات وفي هذا الصدد لا اريد ان اضيع الاحتمالات في كثرة الاحتمالات التي تتعلق بالموضوع فرحت جداً بسبب الكلام الذي تكلم به الدكتور نقد وتكلم في جوهر واساس القضية، الاستقلال السياسي هو الذي يفتح المجال امام الاستقلال الاقتصادي، نحن شعب مثل الشعوب الاخرى كيف نبني اقتصاد سليم في ظروف سليمة وهل نكون مستقلين واحرار في بلادنا، انا مع الاخوان الذين قالوا لا يوجد استقلال اقتصادي لان الاقتصاد متداخل، اما التحكم في الاقتصاد الوطني والتصرف فيه ومش بإرادة الآخرين فهذا موضوع آخر، مثلا الخيط يلحق الابرة يعني الاقتصاد يتبع السياسة أي الاستقلال السياسي يفتح الطريق للاقتصاد الوطني، وشكرا.

الاخ ابو نزار

لا شك في كل الحديث سواء الاخ عصام او الاخ حازم لم يتطرق احد إلى ان الاقتصاد اهم من السياسة وكل الحديث اننا نحن نأخذ اجراءات لحسن الاداء والدكتور نصر وضعها في طريقة علمية وحولها إلى قانون ونظم قضية الكل متفق عليها، هناك دول كثيرة مستقلة سياسيا ولكنها تابعة اقتصاديا لذا قلت في البداية انا بدي دولة انشاء الله زي جيبوتي وبعديها انا بعمل اقتصاد.

الاخ عبد الكريم نجم

شكرا. بداية اشكر الاخوة المحاضرين وشكر خاص إلى الاخ ابو نزار، من المهم ان تتوجه حركة فتح الآن لبرنامج بناء الدولة التي ستعلن في 4/5 ويستند على مقومات تنموية اقتصادية اجتماعية جريئة خصوصاً وان الا قاليم تتجه الآن إلى المسألة الاقتصادية غير المدروسة والا حوال تبدد عموماً، دائماً يترافق الاحتلال مع مجموعة الاجراءات وخصوصاً التدمير الاقتصادي، كانت عملية التهيئة لتنفيذ قرار التقسيم 29/11/47 تستند لبرنامج اقتصادي يخدم التوجه، كذلك مخطط الضم في مؤتمر اريحا 10/12/48 وسبقه مؤتمر عمان في 1/10/48 وكان متزامنا في نفس الوقت مع اجتماع غزة الذي اعلن حكومة عموم فلسطين لاثبات عدم توحد موقف الشعب الفلسطيني في اعلان استقلاله وقبل مؤتمر اريحا كان هناك عملية الحاق اقتصادي واضح وتحديدا نقل الرأسمال الوطني إلى الخارج وما بعد الضم تم تكريس الالحاق الاقتصادي بشكل شرس جدا. اقول ان ضم الضفة إلى الاردن استند اولا على الالحاق الاقتصادي قبل القرار وتكريس هذا الالحاق الاقتصادي لتأكيد الضم الجغرافي ومعروف ان قضية اللاجئين وحلها حتى بعد قرارات فك الارتباط تستند إلى البعد الاقتصادي بالارقام الخيالية التي لن تسلم إلى الافراد بل ستسلم إلى الكيانات والدول، عندي سؤالين للاخ عصام والدكتور حازم، تحدث عصام عن 92 % حتى ايداعاتنا في البنوك تدار من الخارج هل هناك دراسة في دائرة الاحصاء حول هذا الموضوع او هل يمكن دائرة الاحصاء ان تعمل هذه الدراسة، سؤال إلى الاخ عصام، عرف عصام بأنه رئيس الجمعية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية ما هي برامج هذه الجمعية وما الهدف من انشائها، وشكرا.

الاخ اسعد الاسعد

بداية اريد ان انوه بالمحاضرين واشير بتقدير خاص إلى ما تقدم به اخي عصام ومعروف انه يقف على رأس مؤسسة بنكية وربما اعذره لانه كان حذرا بالدخول إلى التفاصيل وهي قضية محرجة بالنسبة له، اود ان اشير فيما ورد حول قضية العمل المصرفي في فلسطين، بداية معروف ان البنوك في فلسطين تعطلت بعد 5 حزيران 67 قبل الانتفاضة بسنوات قليلة عاد احد البنوك وعمل منفردا واستفرد بالعمل المصرفي وكان باعتقادي انه حقق مكاسب طائلة في ذلك الوقت وكانت ودائع الفلسطينيين تذهب بالطبع إلى الاردن وربما ابعد من ذلك اليوم وحسب المعطيات لدينا حوالي 23 بنك وهناك سلطة النقد الفلسطيني وهي اعلى سلطة تدير العملية المصرفية ليس لدينا بنك مركزي وحسب معلوماتي المتواضعة ان سلطة النقد قررت التعامل مع احد البنوك الوافدة الموجودة هنا وهو بنك كبير معروف وهو على كل حال البنك العربي كبنك مركزي لسلطة النقد تحول كافة الودائع اليه، الودائع تصل الآن إلى حوالي 2,5 مليار دولار. ذكر اخي عصام ان حوالي 92 % منها تدار من الخارج وانا اقول تستغل وتستثمر في الخارج على سبيل المثال كانت فضيحة قبل أشهر حولت من 3 بنوك موجودة في فلسطين 350 مليون دولار لاستثمارها في اقامة 3 فنادق خمس نجوم تقام الآن في عمان، اشك ان بنوكنا ساهمت في مشروع بيت لحم، للاسف كان من المتوقع وانا لا اريد ان اتحدث عن من يسبق السياسة ام الاقتصاد، على علات ما وقعنا عليه من اوسلو وجد هناك ما هو اخطر مما تم وهو اننا للاسف لا نقرأ ولا نتابع ولا نجيد ادارة مؤسساتنا اريد ان اشير إلى قضية مهمة جدا وكنت افضل ان يتطرق اليها اخي عصام وهي قضية كان من المتوقع عندما دخلت البنوك إلى فلسطين ان تلعب دورا رئيسيا ومهما في مجال التنمية سواء في اقامة مصانع او مشاريع او على الاقل بناء البنية التحتية لصناعات خفيفة من خلال القروض والمشاركة بطرق كثيرة ولكن الذي اعرفه ان البنوك في العالم تلعب دورا مهما في مجال التنمية الاقتصادية للاسف هذه البنوك لم تستطع القيام بهذا الدور حتى الآن، والقضية الاخرى التي اشير اليها هي قضية العلاقة ما بين التجار

الفلسطينيين والاسرائيليين اولا معروف ليس هناك امكانية وفق الاتفاقيات الموقعة ان يقوم تاجر فلسطيني بالاستيراد مباشرة لحسابه الشخصي، لذلك انا اعرف تجار السيارات في فلسطين وهم وكلاء معتمدون لانواع معروفة في اوروبا وغيرها يستوردون هذه السيارات عبر الوكلاء الاسرائيليين ويدفعوا عن كل سيارة تستورد، الآن في ما هو اخطر من ذلك، هناك تقوم شراكات بين تجار فلسطينيين وآخرين اسرائيليين، الاسرائيليين يقدمون البضاعة والتجار الفلسطينيين للاسف يقومون بدور الكومبرادور يروجون هذه البضاعة في المناطق الفلسطينية وتكفي زيارة لاسواقنا لنرى هذه البضائع والخضار ونرى ايضا منتوجاتنا تفسد، هناك في اعتقادي قضية مهمة اخرى وهي تتعلق بالتشريعات نحن بحاجة ماسة إلى التشريعات ولكن نحن بحاجة ماسة اكثر إلى احترام ما نشرع واحترام القوانين التي نضعها، هناك شكوى مثلا ما من قضية او قرار في المحكمة يؤخذ يمكن تنفيذه او على الاقل من السهل تعطيل تنفيذ هذا القرار من خلال عضو في جهاز أمن وشكرا.

الاخ سعدات

إلى الاخ ابو نزار كل الاحترام والتقدير على هذه الجهود المثمرة والى الاخوين حازم وعصام نقول ان هذه محاضرات قيمة وجهود علمية جيدة وباعتقادي وكما فهمت من محاضرة الاخ عصام في مجملها تبحث عن وضع خطط اقتصادية شمولية نحو بناء الدولة وهذا شيء جيد، والاجود انه دعا إلى فلسطنة الاقتصاد، لكن في حين آخر ذكر ان العولمة قد تكرست في بلادنا بمفهومها السياسي السلبي بالرغم من هموم شعبنا المتزايدة والمتراكمة اقتصاديا التي ذكرها، ذكر باننا لا نريد ان نقيم الاقتصاد من ناحية اكاديمية لكن الوصايا العشر التي ذكرها الاخ عصام جيدة جدا في مجملها اكاديمية فهي تحث على وضع الخطط واعادة الهيكلة في المؤسسات ولكن سؤالي متى يكون لهذه الخطط النور او من الذي ينفذها، اعود إلى سؤالي كيف يمكن تحقيق فلسطنة الاقتصاد التي تعنيها عمليا وليس اكاديميا او سياسيا، في الوقت نفسه نقول ان العولمة تكرست في بلادنا، ماذا تقول نحن كشعب فلسطيني عندما تسمع وزير الثقافة الفلسطينية يطلب في مؤتمر دولي وبصراحة اوقفوا العولمة، فالعولمة هي احتلال امريكي جديد وحينما عاد إلى بلاده اوقف جميع النشرات باللغة الانجليزية وحتى الاعلانات والدعايات، فلماذا لا ندعو نحن وزارة الاقتصاد والزراعة والجهات المسؤولة على حث اهل القرية الفلسطينية على الاقل على عمل اللبن الرائب بدلا من شراء الشمينيت، بالنسبة إلى الدكتور حازم نؤكد ان هذه المحاضرة علمية وقيمة بمجملها لكن لو تركزت الخيارات على الناحية الاقتصادية لكانت المحاضرات احداها تكمل الاخرى، فنحن شعب لا نخاف على شيء كما ذكرت الاخت زينب، ونحن ننتظر السيناريوهات التي ذكرها بفارغ الصبر حتى تقود إلى هوية موحدة ولتقم الدولة الفلسطينية ولنردد ما قاله الاخ ابو نزار يا واقفاً بانتظار الحادث الجلل نحن شعب فلسطيني ان غرقنا بالوحل لا نخاف البلل وشكراً.

الاخ ابو نائل

شكراً اخي ابو نزار وشكراً للمحاضرين، هناك اربع نقاط وخلاصة سأتحدث بها وانني وان كنت خريج اقتصاد الا انني لن اتحدث كاقتصادي رغم ان المحاضرتين هم عن الوضع الاقتصادي لاول مرة اعلق على قول لمدير الندوة دائماً كنت اعلق على المحاضرين لكن سأضيف لها النقطة الاولى على قول مدير الندوة، قال الاخ ابو نزار العامل الاقتصادي عقبة في طريق الاستقلال وقرع الجرس الذي كنا نسمعه دائماً منذ 93 وهو عندما بدأنا بقنبلة بخيط وصمدنا نحن بنقول ان لا احد يشترط توفر العامل الاقتصادي لاقامة الدولة حتى نقول لازم يكون في تفكير اقتصادي ونحن نحاول ان نعمل دولة ونحن يا

اخي ابو نزار نؤمن بان الله سبحانه وتعالى الذي يرزق مريم ولد بدون رجل يجعلنا نؤمن انه ممكن يقيم لنا دولة بدون اقتصاد، لكن حتى هذه عندما الله سبحانه وتعالى قال وتمثل لها بشراً سوياً، نحن طالبين ما يكون لنا اقتصاد حقيقي على الاقل يتمثل لنا اقتصاد سوي، النقطة الثانية ان استعمل مفردتين ولم يستعمل الثالثة، استعمل زادت وتكرست ازادت البطالة، تكرس الفساد، لما يقول زادت، زادت تعني ايش، مش عن 1948 بحكي عن 1993 يعني قبل الاتفاقية، ولم يستعمل كلمة ما زال. الدكتور الشنار قال ان المسيرة ومنها اتفاقية باريس ابقت على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاسرائيلي ولم يقل زادت، يعني هذه الايجابية الوحيدة انها ابقت على حالة سيئة ولم تزدها، سؤال النقطة الثالثة ان الدكتور منذر الشريف اثار سؤالاً هل هذا طبيعي ام لا ؟ انا اقول ان الطبيعي هو تجاوب النتائج مع المقدمات، فاذا تجاوبت فالوضع طبيعي اذا لم تتجاوب يكون الوضع غير طبيعي انا شايف الوضع كله طبيعي هيك "كرستا" بطلعمنها هيك بضاعة، اما الخلاصة فهو يذكرنا بان احدى النساء راحت تخطب بنت إلى ابنها ولما رجعت قال لها كيف قالت له لولا شعرها عيري وحاطة طقم اسنان وعين قزاز وإجر خشب لكانت مليحة مش بطالة، فاحنا الذي بصير عنا انا بعد ذلك نقول اذن الامور مليحة وشكراً.

جمال الشوبكي

اريد ان اتكلم في العنوان السياسي وهو اننا دائماً نطرح 4/5/99 واريد ان اطرح سؤالاً وهو هل نحن جادون في اعلان الدولة في 4/5 ام لا ؟ هذا سؤال مهم واذا احنا بنعمل مناورة فان لذلك مضار اكثر منه فوائد وكنا في زيارة للمجلس التشريعي في فرنسا وكان رئيس دائرة الشرق الا وسط في البرلمان الفرنسي متحمس لقضيتنا وقال لنا اريد ان انصحكم وقيادتكم النصيحة التالية :

هذا الموضوع اعلان تجسيد الدولة لا تناوروا فيه يعني كفاكم اتفاقيات صغيرة واذا انتم جادون في اعلان الدولة في 4/5/99 فنحن معكم بمعنى الاتحاد الاوروبي اما اذا انتم تستخدموه كمناورة هذا يضركم رجاء ابتعدوا عنه وانا بتقديري نحن الان وبحكم مؤشرات وبالتالي سنحصل على الضرر، الموضوع الاقتصادي واريد ان احكي عن المجلس التشريعي بصفتي رئيس اللجنة الاقتصادية ومش خبير في الاقتصاد لكن اريد ان اقول ان تجارب الشعوب وان البرلمانات يأتيها قوانين جاهزة في مراكز الضغط ومراكز الابحاث الاقتصادية وهناك سياسياً يصوتوا بنعم اولاً على القرارات، اريد ان اقول يجب ان يكون هناك مراكز ابحاث وجامعات ومتخصصين والاقتصاديين ان يسهموا بشكل فعال في اعداد مسودات القوانين حتى تكون هذه المسودات بمستوى حماية الاقتصاد الفلسطيني وبمستوى ما نطمح اليه. ثانياً انا في تقديري ان التشريعي اقر بعض القوانين قانون الاستثمار واخذ اخر التسهيلات الموجودة في الدول المجاورة مصر والاردن واعتقد اذا العوائق السياسية زالت سيكون لهذا القانون جانب مهم لجلب الاستثمار وفي التنمية الاقتصادية لكن هناك معوقات اقتصادية لا شك ستبقى قائمة ولها علاقة بالموضوع السياسي وفي قانون ثاني وهو قانون المناطق الصناعية الحرة وايضاً هذا يتمشى مع الموضوع السياسي ونحن نرى ان هذه المناطق يتم تجهيزها في اتفاقيات سياسية على فتح منطقة صناعية في كارني او في جنين واذا تمت ستكون هناك فرصة خلالها فجوة للنهوض بالموضوع الاقتصادي انا اعتقد ان قانون الضريبة سمعنا عنه وهو مهم ولا يعقل ان تعده جهه غير السلطة التنفيذية وزارة الاقتصاد، لان غير معقول ان يعد التجار هذا القانون وسمعت وعلمت ان هذا القانون يحاولوا ان يعدوه بحيث يكون في تسهيلات ونسبة الضرائب قليلة لتشجيع الاستثمار الفلسطيني، ونأتي إلى الموضوع المقاصة والضريبة، المقاصة 17% على قيمة الشراء والضريبة على نسبة الدخل وحتى بعض الاقتصاديين نصحوا السلطة ان تغض الطرف في المرحلة الانتقالية عن الضريبة انتم يجوز ان تعوضوا ذلك من الـ17% وحتى الان لم يتخذ أحد هذه الخطوة وفي مبالغ كبيرة تضيع منا ولا اريد ان ادخل في الارقام التي كلها متناقضة البعض

يقول نصف مليار والبعض اقل او اكثر لكن في شيء تضيع في هذا الموضوع، موضوع اتفاقية باريس التي تناولها الاخوة وانا لا اريد ان ادافع عنها ولكن اعرف أن هذه الاتفاقية كان مفروض ان يتم مراجعتها كل 3 شهور هذا اولاً، ثانياً اتفاقية باريس اعطتنا بعض القضايا نحن لم نستفد منها بالكامل وهي تسمح لنا باستيراد البترول من الخارج ونحن نأخذه من اسرائيل، الاتفاقية تسمح لنا باستيراد الاسمنت والحديد والاخشاب ونحن نأخذ هذه البضائع من اسرائيل، حتى الاموال التي نأخذها من اسرائيل وضعناها في بنك لؤمي في اسرائيل واقول انه يمكن تطوير الاقتصاد والاستفادة من الاتفاقية الاقتصادية، وفي مذكرة واي ريفر في تطوير لقوائم البضائع التي يجب ان نستوردها ولا اعرف اذا ما كان بالامكان ان ننفذها ام لا ايضاً حول موضوع ما هو ممكن نأتي للاتفاقيات الدولية وعلاقاتنا بذلك، نحن نعرف ان اسرائيل عندما اقيمت كانت الرافعة لها هي اعتراف العالم بها، نحن اليوم وقبل السلطة وفي الاتفاقية الاتحاد الاوروبي فرض على اسرائيل ان يتعامل مع قطاع غزة والضفة على انها منطقة اقتصادية مستقلة ويستورد منها رغماً عن اسرائيل اليوم في اتفاقية اقتصادية اسرائيلية مع الاتحاد الاوروبي مجمدة والذي اوقفها فرنسا وبلجيكا بسبب خلاف سياسي مع الاسرائيليين انه اين حدود اسرائيل، الاتحاد يقول نتعامل مع الاراضي التي احتلت عام 67 كمناطق محتلة وهي ليست جزء من اسرائيل وبالتالي هي مناطق سلطة فلسطينية وهذا السبب علق الاتفاقية، وفي مسودة اتفاقية فلسطينية اوروبية وهذا يعطينا قوة اضافية واذا استعدنا في هذه الاتفاقات سنحصل على بعض التسهيلات في القيود المفروضة علينا في الاستيراد والتقدير وهذه نافذة مهمة ممكن الاستفادة منها.

موضوع اتفاقية التسهيلات الامريكية للبضائع الفلسطينية لم يستفد منها حتى هذه اللحظة لان هذه البضائع يجب ان تأتي من المناطق الصناعية وتدخل امريكا بدون ضرائب لتشجيع المستثمرين الاجانب والامريكان ليقيموا في هذه المناطق مشاريع، في مجموعة من القضايا ممكن ان ندفع اقتصادنا ونقلل من التبعية واسأل الاقتصاديين ما هي الخطوات العملية الاخرى التي تجبر اسرائيل لرفع قيودها عن المناطق الفلسطينية وانا اعتقد لا يمكن ان نصل إلى الاستقلال دون السيطرة على المعابر والحدود لكن ضمن الاتفاقيات الدولية واخيراً كان وفد من التشريعي برئاسة ابو علاء في زيارة الاردن والتقى بالامير حسن وتحدث في الجانب الاقتصادي، الاردن يشعر ان غبناً وقع عليه بعد اتفاقيات السلام وان حجم التبادل مع الاسواق الفلسطينية من 20 إلى 30 مليون دولار وهذا قليل مع العلم وكما قالوا ان اسواقنا تأخذ من اسرائيل اكثر من 2 مليار دولار سنوياً واخيراً رأينا في الصحف وبعد ان زار شارون الاردن ان اسرائيل وافقت على بعض التسهيلات إلى الجانب الفلسطيني بمعنى اذا استطعنا ان نربط الاتفاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل من جهة وبين الاردن واسرائيل من جهة اخرى بمراعاة ما يخدم الاقتصاد الفلسطيني فنحن قادرين ان نشكل من ذلك رافعة غير الاوروبين والامريكان،

بخصوص خط الفقر تكلم عن 23 % مع ان البطالة بحدود 40 % حتى الاحصاءات الرسمية عن مركز الاحصاء تقول البطالة 25 % واعتقد انها اكثر من ذلك يعني الذين تحت خط الفقر اكثر من هذه النسبة. موضوع البنوك ما هي الخطة الوطنية التي يطرحها الاقتصاديون لاجبار البنوك بالاسهام على بناء الاقتصاد الفلسطيني وحتى الان البنوك تتهرب من دفع هذه المستحقات رغم الاحتياجات الفلسطينية الكبيرة التي يجب ان يحول جزء منها حسب كل قوانين البنوك المركزية في العالم ما عندنا بنك مركزي عندنا سلطة فقط والبنوك مجبرة على تحويل نسبة معينة تتحول إلى قرض من اجل الاسهام في البنية التحتية وهذا سؤال.

موضوع الموازنة ان كل الاموال تدخل تقديري ان هذا الموضوع يناقش في التشريعي بوضوح وبدون أي اسرار، الاوروبيين والدول المانحة فرضوا على السلطة ان جميع مدخولات السلطة يجب ان تدخل في رقم حسابي واحد وهذا طلب منا السنة الماضية ونحن تباطئنا لكن الان يدخل جميعه في رقم واحد لكن بعض المدخولات تخرج من هذا الرقم وتدخل في صندوق خاص يعني هيك بحكوا في وزراة المالية في سؤال

اخير حول ضريبة الشراء، سمعت اخيراً ان صفقة تمت واسرائيل وافقت وطالما نقول صفقة فهذا اننا لم نحصل على حقنا في صفقة وفي مبلغ كبير سيحول إلى السلطة من ضريبة الدخل ومن اسرائيل التي اقرت بعد مماطلة ومن ضمنها شراء السيارات، احنا اشترينا من وكلاء فلسطينيين مئات السيارات وكانوا يقولوا لنا نحن نستوردها من الخارج وثبت انهم يأتون بها من وكيل اسرائيلي والضريبة لم تحول إلى السلطة حتى بقيت عند الاسرائيليين وبالتالي هذه المبالغ ضريبة الشراء سمعت ان خالد سلام عمل اتفاقية وان مبلغ كبير سيحول، في مفاوضات بس هي صفقة بمعنى ان هذا الرقم الذي يأتينا لم نأخذ كل حقنا لكن البعض يشعر انه مكسب وشكراً.

الاخ صخر ابو نزار

اشكر الاخ جمال عضو المجلس التشريعي وعضو المجلس الثوري وعضو في لجنة الطوارىء الحركية وأمين سر اقاليم الخليل حتى الان واحب ان أذكر انني واياه وابو داود واحمد غنيم وعدد من الاخوان في اخر اجتماع للمجلس الثوري انحكى بصراحة ووضوح حول عملية اعلان الاستقلال ومدى امكانية ان يتحول إلى مناورة او غير مناورة وكان واضح جداً ان الاخ ابو عمار يكررها جداً ليؤكد قضية اساسية ان التجسيد مش لعبة اولاد صغار في 4/5/99 تنتهي الاتفاقيات وبالتالي أي تمديد للمرحلة الانتقالية يعني انك تجعل حقك عرضة ليشارك فيه اسرائيلي وهذا الذي كان مرفوضاً في كل الحديث الذي دار وبالتالي صار موضوع اعلان الدولة ونحكي من المجلس الثوري هو اننا عندما نعبر على هذا الموقف لن يكون معنا فقط العرب والاوروبيين حتى ممكن امريكا تكون معنا وبالتالي لا يجوز ان نلعب والقلق المشروع من حق كل واحد فينا الاخ ابو داود كلنا خايفين من عدم المصداقية وقلنا لانه في اللحظة اللي مطلوب منا نعبي الجماهير بهذا الموضوع. واحنا متشككين بنقدرش نعبىء الجماهير ويجب ان نكون متأكدين حازمين ويجب ان يكون هذا القرار الجماهيري يكون الحديث مين عمل الانتفاضة اصلاً هو قرار جاي من بره؟؟ وقالوا اعملوا انتفاضة حتى يكون تراكم وفي كذا لكن ما حصل على الارض هو الاساس واللي راح يصير على الارض يوم 4/5 هو الاساس.

الاخ ابو فارس

شكراً للاخ ابو نزار والاخوة المحاضرين واعتقد ان المسألة التي تناقش اعقد واكثر خطراً مما يبدو بالرغم من التفاؤل اللي عندي لكن عند مناقشة هذه المسألة دايماً بحس حالي تعبان انا بثني كثير على كلام د. نصر في البداية حيث اوضح مسألة استبدال السياسة اولاً اذا انطلقنا من هذا القانون انا ملاحظتي على الاخوة المحاضرين ان الوقت لم يتح لهم كفاية ليعالجوا نقطتين ان الاقتصاد في بلادنا هون فلسطين مين بعملو نحن كلنا متفقين على وصف كل ما يجري يعني فش حد منا داخل في تجارة الكل مقهور اقتصادياً واحنا وضعنا كثير كويس بالمقارنة مع الناس اللي بتجوع في بلادنا من اسر الشهداء إلى المزارعين إلى العمال في اسرائيل ليش بحكي باحزانا والامنا لخالد اسلام وللسلطة من الذي يصنع الاقتصاد في بلادنا وليش هيك بعمل وشو الحل ؟ لو افترضنا كعلم عام. انا مع الاخ الشوبكي ان يكون رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي ان يكون رئيس لجنة اقتصادية بالرغم انه غير اقتصادي لان الاقتصاد بالمعنى العام اقتصاد سياسي والمسألة اخطر بكثير من ان تترك للاقتصاديين لوحدهم كما هي الحرب اخطر بكثير من ان تترك للعسكريين لوحدهم. الخطة الاقتصادية لاي مجتمع تنطلق وتنبع من الخطة السياسية. الهدف السياسي المرحلي الشعب الفلسطيني شو هدفه السياسي الراهن اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس التخلص من الاحتلال بافضل صيغة ممكنة وبناء

دولة بافضل شكل ممكن. شو الخطة الاقتصادية المطلوبة بهذه المرحلة لو افترضنا انها ستكون من 5 – 10 سنين او سنتين - ثلاثة -... حسب ما يحددها الذين يخططوا بدنا خطة اقتصادية للبلد تخدم هذا الهدف السياسي وما نعتقد انها بدها كثير عبقرية اقترح ان نجد مجموعة شبان يعرفوا البلد كويس يقولوا كيف نعمل ونقيم مؤسسات صغيرة هون وهون/ بنية تحتية، تشغيل مصانع للانتاج،... الخ هذه التفاصيل كي تساعد على الهدف الصمودي الاساسي من اجل انتزاع الارض وتحقيق الهدف العام. اذن الخطة الاقتصادية هي تأمين الامن الاقتصادي للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة بحد ادنى من العدالة التي تساعد على تحقيق الهدف السياسي المركزي للشعب الفلسطيني شو بصير في بلادنا ومين يصنع الاقتصاد في بلادنا الذي يصنع الاقتصاد في فلسطين الاطراف التالية اولاً الطرف الاسرائيلي من خلال البرجوازيين الفلسطينيين المرتبطين بالاقتصاد الاسرائيلي وهم فئة بنيت منذ الاحتلال واستمرت تبني حتى الان. هذه الفئة لها استراتيجية واضحة المعالم تنبع من استراتيجية الدولة الاسرائيلية السياسية تجاه المجتمع الفلسطيني وهي استراتيجية تخريب، تدمير، اضعاف، تكريس الحكم الذاتي إلى الابد ومنع قيام الدولة الفلسطينية وهذه الفئة معروفة بمسلكها ولك ان تعرف فيها كل الصفات من البضائع الفاسدة والمزورة لمليون صفة تعرفوها ككلم اكثر مني. الفئة الثانية وهذه مدعومة او تخضع لكنترول وسياسة واستراتيجية هناك طرف فلسطيني وطني برجوازي فلسطيني ورأسماليين فلسطينيين كثار في البلد صغار وكبار اللذين كانوا او جاءوا من بره هذول يساووا تجارة واقتصاد اشي منهم بيجي لهون بلاقي طريقة يبقى واشي منهم بزعلوه جماعتنا او هو بغضب او لا يناسبه الجو وبروح. هاي الفئة اهم ما فيها انها فئة ضعيفة وليست طبقة وليس لديها مشروع للسلطة لا تبني مشروع سياسي ولا تمتلك رؤيا للمجتمع هي تحافظ على مصالحها انا كمواطن ما بعرف شو المصري او فلان ما بعرف من سياسته شيء ما عنده سياسة للوطن ما عندوش برنامج للوطن الفلسطيني. الفئة الثالثة هي الفئة التي جاءت مع السلطة من جوه ومن بره هؤلاء أي سلطة في العالم اي سلطة في الكون هي ثروة يعين أي واحد بقصد في السلطة اذا ما صار عليه ضغط ببدا يسرق. هذا الشيء طبيعي السلطة ومع الزمن البعث في سوريا والعراق وتجربة الناصرية في مصر وغيرها تنشيء برجوازية السلطة واحنا لدينا مثلهم وبنعرفهم كويس. هذه الفئة يميزها ليس فقط غياب الرؤيا الشاملة للوطن بل هي فئة نصابه ولا ينطبق عليهم الا اسوأ انواع الاوصاف خاصة انهم كانوا مناضلين سابقين لان الشعب كثير يتحدث عن مناضل سابق يصار حرامي هؤلاء يسيئون للتماسك الوطني ولسمعة الناس. هناك طرف رابع اساسي وهو الكيان السياسي للسلطة واسمها مؤسسة الرئيس عرفات هذه المؤسسة ماذا تعمل، هي تعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي والوصول إلى الدولة مستخدمة من خلال امكانياتها كافة هذه القوى لتنفيذ هدفها السياسي وهي نتاج وضع طبيعي انها ليس لديها ايضاً رؤية طبقية او رؤية مجتمعية وهي تمثل دائماً كل الشعب الفلسطيني. وياسر عرفات تاريخياً يحكي باسم الشعب الفلسطيني ويتعاطى معه كله والكل يلعب ضد اليهود مع اليهود مع المصريين، الفرنسيين متى نرى ماذا نستفيد منه متى نبني هالسلطة ونأخذ ارض اليهود في هذا السياق هذه التيارات الاربعة تولد في المجتمع الفلسطيني ظاهرة معقدة جداً سماها الاخوان الفوضى... الخ وانا اعتقد انها ظاهرة اكثر تعقيداً وسوءاً والطرف القوي فيها هو الفئة الاسرائيلية فما الحل... انا مع كل اسف مش شايف حل قريب والحل بدو وقت والاقتصاد في الوطن مثل شجرة الزيتون في الارض لا ينمو بيوم وليلة وتحط خطط وتشريعات وقوانين اللي بدو يشرع لازم يكون عنده شيء للمجتمع. اعضاء المجلس التشريعي لازم يمثلوا قوى طبقية في المجتمع. لا البرجوازية عندها حزبها وطبقتها ولا العمال والفلاحين والغلابا عندهم احزابهم فضاعت الناس وبقيت في ايدي البرجوازيين ضائعة وتضيعنا معها اعتقد بعد عشر سنين تتبلور هذه الطبقات في المجتمع السياسي الفلسطيني واعتقد انه في هذه المرحلة بالاضافة لدعم السلطة لهذه البرجوازية ووضع الخطط الاقتصادية التنموية... الخ لعل وعسى ان نتحسن الاوضاع. من المهم جداً ان تنظم البرجوازية الفلسطينية نفسها في حزب سياسي وطني يقبل به الشعب باهدافه الوطنية وضروري جداً ان تكون برجوازية وطنية لا يبني مجتمع

الا اذا اقمنا نظام اشتراكي يقوده حزب على غرار الكوبي او الفيتنامي فيش مجتمعات في العالم خارج هذين المجتمعين بما ان فلسطين مركز اديان وطريق للنفط... الخ هذه الدولة لا يبنى فيها نظام اشتراكي لا سلطة في نظام عشائري، عدالة اجتماعية النقطة الثالثة ضرورة تنظيم العلاقة مع الدولة الاسرائيلية للحد التدريجي من ادواتها في ادوات اسرائيل الاقتصادية في المجتمع والسياسة الفلسطينية.

رابعاً من المهم جداً ان تبلور الحركات السياسية الفلسطينية الشعبية الديمقراطي، حزب الشعب مثلاً برنامجه كثير كويس على هذا الصعيد ان تبلور برامج اقتصادية محددة من اجل تحقيق اهداف هذه المرحلة. خلاصة هذه الفوضى الاقتصادية العامة بسبب طبيعة هذه السياسات افرزت ممارسات تضعف وحدة تماسك الشعب ودعمه للقيادة السياسية في هذه المرحلة المعركة الوطنية العامة ومعالجة هذه السلبيات عامل هام جداً في التماسك الوطني من اجل معركة اعلان الدولة التي باي حال من الاحوال اعلانها سيضعف تيار البرجوازية الفلسطينية المرتبطة باسرائيل ومن الضروري جداً ان ندفع باعلان الدولة ان كان لدينا مستلزمات وان لم يكن لدينا مستلزمات لانه حزب قريب.

الاخ ابو نزار

من الواضح ان الاخ ابو فارس اعادنا إلى مرحلة يمكن الاخ ابو محمد حافظها عن غيب مرحلة الصراع الطبقي والبرجوازيات... الخ ووصلنا في النهاية إلى ان اتحاد قوى الشعب العامل هو اللي يمكن يفرز العملاء عن العاملين.

الاخ احمد غنيم

اولاً احي الاخ عصام على مداخلته واحيي بثقة عالية د. حازم اللي اعتقد لو اعطي الوقت الكافي لمتاخلته لقدم مداخله وعلى الايجاز اللي قدم د. نصر عبد الكريم وانا اعتبر انه ليس مداخله بل جزء من المحاضرتين وله اهمية وأويده في كل ما قالوه. سأدخل في موضوع يشكل خلل، في منظومتنا الفكرية وله سبب نفسي وهو انه احنا يطيب لنا ان نسمي الاشياء بغير اسماءها احنا بنقول مجلس تشريعي وهو مجلس فلسطيني وبنقول سلطة وطنية فلسطينية وهي سلطة فلسطينية وبنقول اقتصاد وطني وليس لدينا اقتصاد وطني يعني مقومات الاقتصاد الوطني ابسطها انه يكون عنا سيطرة على الموارد على المعابر، بنية تحتية ملائمة تراكم خبرة ادارية في الاقتصاد، قوانيين وتشريعات ولا شيء منها موجود تكيف يمكن ان نسمي اقتصاد وطني واذا كانت مداخلة د. نصر عبد الكريم قالت انه مش في العالم اشي اقتصاد وطني لانه فيه تداخل وعولمة انا لا انظر لموضوع العولمة بحالة القلق اني ينظر بها كثير من الناس وانه موضوع لا يمكن وقفه يعني يمكن وقفه يعني مش بسكر التلفزيون بوقف العولمة لانها الصفة الاساسية اني ستميز العصر القادم حتى السياسات الوطنية اللي حكى عنها ونصر عبد الكريم وقال اذا ما اقدرنا نعمل اقتصاد وطني على الا قل بنقدر يكون عنا سياسات وطنية، انا براجع الاقتصاد الوطني او السياسات الوطنية او الشركات الوهمية او الخاوان ان تفرض على المستثمرين يعني هذا هل يمكن ان نسميه سياسات وطنية وهذا لا يتم من تحت لفوق ولا يتم من الغلابا والمساكين بل يتم من جهة من فوق وبالتالي هذه التفرع في حديث اخي ابو فارس عن طبقة البرجوازية هل نسمي هؤلاء بيرجوازية وطنية ولا هذا اقتصاد الحرامية هذا السؤال يطرح نفسه وهذه مجموعة افراد من اللصوص لا يمكن ان تشكل طبقة ولكن بشكلوا عصابة وما بشكلوا طبقة على هذه الخلفية بدى ادخل على موضوع له علاقة فاقتصاد الدولة وبدي احكي عن العبور/ إلى 4 ايار واذا بدنا نحكي عنه شو خبارنا الاقتصادي في 4/ايار سمعت الاخ حازم شنار واعتقد ان مقتل مداخلته هو قال انه اذا وصلنا 4 / ايار باتفاق فهذا اسهل وبدوش يحكي فيه

وانا بنيت كل ما فكرت فيه حتى في الداخلات السابقة حول قيام الدولة على عكس هذا القول لاني اعتقد ان الاتفاق مع الاسرائيلي هو الاصعب لنا وربما الاخطر عنينا ولاسباب كثيرة اولا بدي احكي بسرعة ليش هو الخيار الاصعب وكنت اريدك ان تتحدث عن هذا الخيار كيف يمكن ان تواجهه اقتصادياً وستجد بنفسك انه الخيار الاصعب لان الدولة التي ستدخل اليها على خلفية اتفاق ستكون مشروطة الحدود ومشروطة العاصمة، والعودة، وشروطه التحكم بمواردها...الخ حتى تتشرط من اولها إلى اخرها هذه الاشتراطات التي ستوضع على هذه الدولة سنأخذها على خلفية الاتفاق. اذا كنا قاعدين في اتفاق واي ريفر ويمكن بكرة يجيبنا اسم أي نهر ثاني من انهار امريكا. اذا كنا في هذا الاتفاق اغلقنا التعرف عليهم كذا يوم وكذا ساعة وفي النهاية وصلنا لاتفاق على 750 أسير حرامي يدل اسرانا ومعتقلينا فيكف يمكن ان تتصور هذه الدولة اللي راح نأخذها على خلفية المفاوضات والاتفاق مع الاسرائيليين علما ان انا والكل يعرف كنت اول المنبطحين في موضوع اوسلو وانا مش ندمان على موضوع اوسلو لاني لا زلت حتى الان فاهم الموضوع على خلفية الصدام وليس على خلفية الاتفاق علشان هيك الخيار الاسهل لنا حتى اقتصادياً هو الدخول إلى دولة على خلفية التأزيم وانا فهمت من كل اللي حكوا في المجلس الثوري وفي اماكن اخرى عن فهمهم عن المرحلة الثالثة لاعادة الانتشار وقالو احنا لجنة للمرحلة الثالثة وهذا باعتقادي اهم انجاز بنحكى فيه بس الفهم الاسرائيلي لهذه اللجنة هو ليس فهمنا على الاطلاق وانا مبسوط وفي ناس زعلانين لان فهمنا يختلف عن فهم اسرائيل ويقولون ان فهمنا لهذا الموضوع ان الاسرائيليين لازم يسلمونا كل شيء عن المستوطنات والقدس... الخ يعني لازم يسلمونا كل شيء بينما الفهم الاسرائيلي افهم بدهم ينسحبوا من 1 % هذا هو الفهم الاسرائيلي لهذه اللجنة وعلى هذه الخلفية اعتقد انها الفرصة الصحيح لنا للدخول/ إلى 4 ايار على خلفية التأزيم وبالتالي الدخول إلى دول خارج الاشتراطات، عندها مشاكل اقتصادية، جغرافية، سيادية ولكنها ستكون دولة وانا بدي احكي كيف ممكن نواجه هذه المسألة وهذا الجانب اللي احنا عنا تراكم خ خبرة فيه ما عنا تركم خبرة في ادارة الاقتصاد ولا في أي مجال آخر، عنا تراكم خبرة في ادارة المعركة هذا اما نملكة ونحن لا نحتاج إلى اقتصاد وطني بل تحتاج إلى متطلبات الخروج باقتصاد له فرصة الصمود في الحصار، نحتاج اقتصاد معركة هذا ما تحتاجه في 4/ ايار واقتصاد المعركة عليه ان يتحكم بعوامل الانتاج وبتحكم بادارة صحيح للموارد البشرية اللي بين لدينا للامكانيات المتاحة وانا اذكر ان الاستثماريين في الانتفاضة كانوا عشان يعرفو الاقتصاد ان وطني بدهم ايانا نعمل دعاية لمنتجاتهم احد اصحاب المصانع قال حطو ان المنتوج الفلاني ممنوع عشان يشروا المنتوج تبعنا.

هيك بفهم المستثمرين الاقتصاد الوطني لكن اقتصاد المعركة لا يفهم على هذا النحو ويفهم على اساس التحكم بامكانيات المتاحة مهما كان صغرها وتوظيفها بشكل صحيح وتوظيف كقوى يمكنا من الصمود والخروج من هذا النفعة اللي هو في هذه المرحلة الهاجز والحاسمة مرحلة اعلان الدولة تم بعد ذلك يأتي ما قاله الاخ جمال الشوبكي وهو الطلب من الاكادميين والاقتصاديين تعاوا نحكي عن تراكم خبرة واقتصاد وطني وسياسات اقتصادية وطنية اما قبل ذلك فلا امل ولا رجاء باختصار بهذا الشكل.

الاخ ابو نزار:

الحنفية كلنا ملاحظين ان من يوم ما جاء نتنياهو وهو يستخدم اسلوب الادارة بالازمات وبالتالي هو اللي يعمل شغله ويجعلنا امامها ولما احنا بنحاول نخلص منها بدوح ناطط على جبل ابو غنيم ويتخلص منها والا هو ناقل على 2% وهكذا وجاءت عملية اعلان تجسيد الاستقلال 4/5 اقوى ازمة في تاريخ حياة نتنياهو لذلك الناس اعتبروا وكأنه يمكن ان تستعمل مؤامرة لتشديد الازمة لكن تجسيد الاستقلال يوم 4/5 ستكون ازمته الحقيقة لان هذا قرار صدامي، قرار يجب بعد كل ازمته الحقيقية لان هذا قرار صدامي،

قرار يجب بعد كل هذا الاجماع الدولي وكل هذه الخبرة اللي حكى عنها الاخ احمد واللي احنا عارفينها يكون حتى نتنياهو بدو يخضع للنتائج اللي بنوفاها الشعب الفلسطيني ونترك الفرصة للرد بداية للاخ حازم ثم الاخ عصام للرد على بعض القضايا التي اثيرت وقد اخذت الندوة وقت اطول لأنها من نوع خاص.

الردود.. د. حازم

بداية اشكركم جميعاً على الملاحظات التي ابدتوها الا ان اود ادافع عن نفسي نوعاً ما ويجب اوضح بعض الاشياء اولاً قضية التحضير للورثة استغرقت مني ثلاث اشهر وفي النهاية هذا البحث راح ينشر بالتحكيم مش مجرد في جريدة وبالتالي انا آسف للاخ اللي قال ما كان في تحضير، انا اتفق ان كان في اطالة لان الموضوع متشعب وله علاقات بكثير من الامور، وانا طلب مني ان احكي بحدود 45 دقيقة وحكيت بهذه الحدود مع ان في قسم منكم حكى ثلث ساعة يعني مجر تعقيب وقضية التشتت اللي انحكى عنها حقيقة اول ما بدأت محاضرتي عرضت للمحاضرة وعرضت عليكم بتسلسل كل الافكار اللي بدي اعرضها وبالتالي بعرفش إلى موضوع من المواضيع ما كان بالتسلسل اللي عرض بالتالي القضايا اللي تناولتها يحاول اذكركم فيها تناولت اتفاق باريس وهذا هو الاطار اللي بحكم العلاقة الاقتصادية بينا وبين الاسرائيليين وبالتالي هو جوهر أي تغيير في علاقاتنا وهو في صلب الموضوع، تناولت الخيارات وعرضتها من منطلق اكاديمي علمي بدون تحيز خيار وبعرفها على اساس موضوعي بحث وبالتالي لا اقول انه وانا ما خوفنكم بالمناسبة بل بالعكس يجب احط الخيارات كما هي عشان لما تصير بدنا نحضر على مش اكثر القضية الثالثة لما انا تناولت المشكلات الذاتية التي نعاني منها وبطرح حلول لمعالجتها اعتقد ان في ظل أي وضع من الاوضاع سواء وصلنا لمرحلة اعلان دولة او اتفاق على دولة او غيرة هذه الشروط لازم نمشي عليها من اليوم قبل بكره واحنا بالعكس متأخرين كثير وانا مع احترامي الشديد اسيء فهمي عندما قلت الاستقلال الاقتصادي بشكل ركيزة للاستقلال السياسي لم اعفى بذلك انه اولاً يجب ان نحقق الاستقلال الاقتصادي وبعدين الاستقلال السياسي بالعكس انا بقول حتى يكون عنا استقلال سياسي كامل لازم يكون عنا استقلال في الجانب الاقتصادي ولم اقصد بالاستقلال الاقتصادي انا تقطع علاقاتنا مع اسرائيل ومع كل الدول وبالتالي نعقد على بعض، انا بقصد بالاستقلال الاقتصادي ان يكون عنا قدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل هذا الاساس اللي بدو اوصل له وبالتالي ارجو ان اكون ومنحت اللي حصل عند البعض والان بدي احاول ارد على بعض التساؤلات بشكل سريع. بالمناسبة د. منذر الشريف انا اتشرف اني اتعرف عليك يعني انا لم ادافع عن اتفاقية باريس انا قلت ما لها وما عليها يعني في جانب منها اذا قادنا مع فترة الاحتلال اللي كان كل شيء يبلغ في هنا اشياء ايجابية تحركت شوية وبالتالي انا قلت في ايجابيات ولكن ما حظيت الاتفاقيات على جوهر علاقة التبعية وبالتالي انا بقول في ظل هيك اتفاقية احنا ممكن نحقق استقلال اقتصادي بالنسبة للاخ ابو داود حول العائدات الجمركية الحقيقة انا بتعامل بالارقام الرسمية يعني اللي تحت الطاولة ما بقدر احكي عنه هنا مثلا في البترول حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في مئة مليون دولار رسوم جمركية، الدخان انا بعرف ان رسومه الجمركية النص بالنص كحد ادنى. ابو داود حكى عن الاقتحام... الخ وانا غير متخذ لاي خيار ولا اقول انه بصير او ما بصير وانا طرحت خلينا نستعد لكل الاحتمالات بالنسبة للاخت زينب انا اعتقد ما في فلان في الجوهر معك بالنسبة للدكتور نصر وان بودي لو ظل موجود وهو عكس الموضوع ويأتي يقول ان الاستقلال اولاً ثم الاستقلال السياسي وقد وضحت ان الاستقلال الاقتصادي ليس ان اقطع علاقاتي باسرائيل بل ان اتحكم بالقرار الاقتصادي قدر الامكان وفي ظروفنا الحالية من الصعب نحكي عن استقلال اقتصادي وكذلك حكى د. نصر يا ريت يا د. حازم ما ذكرت البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وانا حقيقة اقول لكم ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اعتمدوا في تقاريرهم وبداء همن

هذا العام تقارير دائرة الاحصاء المركزية وكل الارقام التي قيد اولوها من الان فصاعداً ستكون من تقارير دائرة الاحصاء المركزية وبالمناسبة جيت اقول لكم للاخ اللي قال يا ريت د. حازم شنار وان كان وظيفتي مدير عام في دائرة الاحصاء بالنسبة للشيخ عبد السلام انا اتفق معه ان حصل الكفاءات مهم واساسي، الاخت الحسيني حكت ان 92 % من الودائع تدار من الخارج وحتى اقتبس ما قاله الاخ عصام عيسى اعتقد هذا الرقم هو ادرى فيه وانا اعرف ايضاً فيه رقم هائل في الخارج وحقيقة اللي سأل ان دائرة الاحصاء في عندها بيانات حول هذا الموضوع حقيقة هذه الاحصاءات النقدية من اختصاص سلطة النقد وتصدر دورية شهرية تتناول فيها هذه الودائع في الخارج واحنا من جانبنا فقط نغطي البنوك من باب القيمة المضافة التي تحققها البنوك وبالتالي هذه الودائع هي من اختصاص سلطة النقد بالنسبة للدكتور حنا الله يسامحه وان كنا زملاء ودرسنا في بلد واحدة وكان بودي ان يسمع وانا بالنسبة للتشريع اذا كل واحد بدو يشوف الدنيا بس من الطاقة اللي اله ما بنشوف شيء والتشريع بالمناسبة انا ذكرته عندما تحدثت عن البيئة الاستثمارية وبالتالي انا لم اغفل هذا الجانب. بالنسبة للاخ فتح البرقاوي بدش ارد على قضية التشتت لان ذكرتها واتأمل ان اعطيك نسخة من تقريري لذى ان ما فش تشتت بالنسبة لنسبة الفقر في رام الله انها اعلى من غيرها بدون شك هناك تفاوت وانا ما يعرف النسب بس بلا شك في رام الله هناك نسبة من المغتربين في الخارج وهناك مستوى معيشة علي وبالتالي غالية.

بالنسبة للاستيراد انت وجهت لي السؤال حول الضوابط على الاستيراد واذن انت يتفقد انا نمنعهم يستوردو هذا شيء وارد بس الذي يمكن ضبطه هو تحديد كميات الاستيراد حالياً يعني لما التاجر يستورد نعرف وتكون السلطة الوطنية بالصورة عن هذه البيانات والكميات قدر الامكان في المفاوضات مع اسرائيل في سعي لايجاد آليات لتحديد هذه القيم. انا اختلف في شغلة بس مع احمد غنيم لما انا قلت خيار الدولة خلينا انظر عنه مش بمعنى لانه الاسهل وهو اذا الدولة جاءت باتفاق مع الاسرائيلية اسوأ الاحتمالات راح يكون هو اتفاق باريس وبالمناسبة الاسرائيلين في السواى وافقواانهم يعيدوا النظر في بعض البنود المتعلقة في ضريبة الشراء حتى مثل ما حكى احمد في بنود في الاتفاق لم تستغلها ولم نحسن التعامل معها وبنود اخرى كذلك. مش معنى ذلك انا بدي اكتفي باتفاق باريس لكن انا بطرح نقاط الضعف اللي في الاتفاق حتى ان أي مفاوضات اقتصادية كما هو مطروح بالانفاق نفسه اعادة النظر بصورة دورية وبالتالي عندما اشير لنقاط الضعف في الاتفاق ان اضع الاصبع على الجرح حتى نحاول علاجه في أي اتفاق لاحق وانا ما عندي وهم انا راح نحصل خلال الاتفاق على شيء نهائي. اللي بدي اصل له ان الهدف من الندوة بعد هذا النقاش ان هيك ندوات ومحاضرات ضرورية جداً لان اذا بتحكي بدنا مهمة بدنا نصارع عليها اللي هي الجهة الاقتصادية وان تشغيل على تحقيق الاستقلال على هذه الجبهة يعني بنكون مأساة حقيقة وهذه جبهة مهمة ومؤثرة لازم نشتغل عليها بالاضافة لعدم تقليل النضال على الجبهة السياسية ومهم جداً ان نعبىء كل طاقاتنا واعتقد ان موجود هناكوادر مهمة ومؤثرة في مواقعها ومفيد جداً ان نشارك في هيك محاضرات وندوات حتى تعكسها في الممارسات اليومية من خلال المؤسسات التي تعمل فيها وبالتالي انا بشكر الاخ ابو نزار على الندوة وأتأمل ان تكون فاتحة لندوات اخرى.

الاخ ابو نزار

الندوة هي استمرار لندوات وفاتحة لندوات اخرى والحقيقة ان اللي لفت انتباهي في الاخ احمد اللي حكى ان الاحتمال الاسوأ اذا كانت الدولة بالاتفاق وهو انطلق ان هذا الاتفاق سيكون حتما مجحف ولكن اذا كان الاتفاق فيه حق العودة والقدس... الخ وهو يعرف ان مش هذا اللي راح يصير لذلك الحديث عن الاتفاق من هذا المنطلق نترك المجال للاخ عصام ابو عيسى ليرد على بعض القضايا ويرد على بعض

التساؤلات التي طرحت.

الاخ عصام ابو عيسى

شكراً اخي ابو نزار، سأرد بشكل مقتضب على النقاط التي طرحت بالنسبة إلى الدكتور منذر الشريف اقول ان الوضع الاقتصادي غير طبيعي ولكن الخلل الاساسي في الشيء الذي ممكن ان نعمله ولا نعمله، معروف ان هناك صراعاً مع اسرائيل احنا في اشياء نستطيع عملها ولا نعملها، الشيء الثاني بالنسبة لقضية الاستيراد والقضايا الاقتصادية 80 % هي قضايا خاصة بنا وليس باسرائيل مش صحيح ان الاستيراد ممنوع وكل الذي يقال ونحن نعبر عن عجزنا عندما نحمل اسرائيل مسؤولية كل شيء، هذا بشكل عام، يعني بالنسبة لبنك فلسطين الدولي تعرفون اننا اسسناه في اصعب الظروف، اسرائيل لم تمنعنا من استيراد أي شيء مش صحيح عمل تعبير عن عجز الناس الذين لا يريدون العمل بكل بساطة ونحن استوردنا ما تحتاج بالقانون، احنا حقيقة مش صحيح ان تجاوزنا لا يستطيعوا ان يستوردوا القصة انهم يجهلوا القانون ومش عارفين كيف يستوردوا وفي مراكز كذا ودائماً يجب ان ترى كيف هم يعملون ونتعلهم منهم على اساس نعرف نسير وتدبر حالنا، الاستيراد مسموح واسرائيل تحاول المحاصرة والتنكيل وتحاول ان تستولي على الاقتصاد ولكن هذا لا يعني انه والتثقيف على ان نرد، يجب ان لا نربط هذا الموضوع بقرار سياسي فيه اسرائيل، بالنسبة إلى المواضيع الاخرى الزراعة الصناعة نفش الشيء.

نأتي إلى الا خت زينب بالنسبة إلى النقاط العشرة انا اقول نستطيع ان نطبقها اذا كانت النية الصادقة والارادة متوفرة، مثل بسيط انا عملت البنك كانت على الظروف ضدنا، التفجيرات، بيريز، واول ما بدأ في التأسيس وجلب الا ستثمارات بدأت التفجيرات وبدأت العملية السلمية تنهار وعرفنا على التأسيس رغم من قبل وجلبنا مستثمرين كان عنانية صادقة وارادة مش قضية ممكن ولا غير ممكن لا كل شيء ممكن انا من تجاربي اقول ذلك، الفرص في التحرك لبناء الاقتصاد الوطني لاقول عن 80 % من الظروف السيئة جداً التي نعيشها، لازم نعرف ان قضية السلام ومشروع السلام هو مشروع اقتصادي اجتماعي اولاً واخيراً وليس مشروع عسكري وبالتالي القصة الامنية العسكرية محسومة وعارفين كيف حسمت في واي ريفر وواضحة، تبعت الحرب الاقتصادية هذه التي تواجهنا.

بالنسبة إلى موضوع د. نصر تكلم عن الا ستقلال الاقتصادي لا يوجد استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي طبعا اريد ان اقول انه لا يوجد استقلال اقتصادي بمعنى بدي اشتغل لوحدي مثل ما تكلم الدكتور، احنا نقصد الاستقلال هو لجلب الامكانيات بمعنى نبعد عنا الناس الذين ينافسوننا على امكانياتنا عندنا امكانيات في المصانع، البنوك، الزراعة، ويجب ان تطورها ونعملها لصالحنا، لا نصبح نحن سوق للنهب من كل الاطراف وهذا ما نقصد به الاستقلال، وبناء المؤسسات الاقتصادية لكي تحمي القطاعات المختلفة الموجودة عند شعبنا وخاصة القطاع الخاص المنتج، المزارعين، الفلاحين الصناعيين، المحامين والاطباء، فاذا احنا فتحنا اسواقنا احنا نريد ان نشتري منكم وبدناش نصنع ونزرع الخ، الاستقلال الاقتصادي يعني الامكانيات وهذه نحن نجلبها وهذه ليست لها علاقة بقصة يا السيادة يا بناش نشتغل، لا بنا نشتغل بدون سيادة حتى نصل إلى السيادة، بدنا نراكم ونبني مؤسسات واقتصاد ونركم فلوس.

نأتي إلى القصة الثانية وهي الفلوس، الموارد وأرد عليها بشكل واضح، بالنسبة لما تكلم به الشيخ عبد السلام قضية العمالة انا اوافق تماما معك، وانا تطرقت إلى العمالة لانو كل كلامي عن العمالة الفلسطينية من العامل في المصنع إلى الدكتور، الخ. ولما نحكي عن التنافس الاقتصادي والمصانع والمهن نقصد فيها العامل الفلسطيني، ولما نقول احنا بدنا نخفف المنافسة عن المصنع الفلسطيني نعني فيه ان نوفر له

الحماية من المنافسة الخارجية امريكا بكل عظمتها واليابان تحمي حالها، ولكن احنا مش حاميين حالنا، نرى كل القطاعات تنهار.

بالنسبة إلى موضوع الاخت هند من هو المسؤول عن وضعنا الاقتصادي، طبعا حدث ولا حرج ومش رايح اجاوب اكثر من هيك، بالنسبة للاخ حنا نعم صحيح علينا ان نسعى لسن القوانين والتشريعات وبغض النظر عما يقال وطالما ان شعبنا على الارض يجب ان نصحح واقول بالنسبة للتشريعات انه لا يجب ان نعملها بالقطارة وهذه يجب ان تكون رزمة استراتيجية قانونية متصلة مع بعضها لانو لا استطيع ان اقول للمستثمرين تعالوا شوفوا البلد شو حلوة واقول له ادفع 400% سيارات، المستثمر عندو مليون بديل ليش يأتي إلى عندي وضع سياسي ما شاء الله وما في محفزات وفي معوقات لماذا يأتي المستثمر؟.

بالنسبة إلى الاخ ابو محمد الاستيراد عبر الاسرائيليين اقول الاستيراد مسموح ولكن في مواصفات معينة مش للفلسطينيين فقط ولكن الاسرائيليين لازم احنا نعرف هذه المواصفات عشان نستورد ما في تمييز في القصة هذه، هذا عربي او يهودي احنا بنحكي هذه القصص عشان نهرب من قصة مش قادرين نستورد وهذا غير صحيح، الذي يستفيد من عدم الاستيراد انو في ناس مرتبطة مصالحها مع مصالح المستورد الاسرائيلي بالتالي هؤلاء غير معنيين ببناء مصنع او حقل وهؤلاء نسميهم الكمبرادور وهم الذين يربطون مصلحتهم مع مصلحة الدول الاجنبية والمصانع الاجنبية وهؤلاء اخطر ناس على الاقتصاد الوطني.

في العالم بدو اعيد مستويات معينة يجب ان يسير عليها العالم وهذا جزء من اللعبة الدولية وهي ان الغني سيزيد غنى والفقير يفقر اكثر في ناس عندها، امكانيات كبيرة مثل امريكا والضرب والدول الصناعية وفي ناس عندها امكانيات ضعيفة فتضغط امريكا امام الصومال ويقولوا تحت ادخل العولمة ونافسني، انا بفتح السوق الامريكية وانت افتح سوق الصومال وهذه الحقيقة وهذه اتفاقيات الجات وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الاقتصاد وتداخله في السياسة، انا اقول احنا عندما نتكلم عن الاقتصاد لازم نوضح منطلقاتنا ونقول مرة ثانية الاقتصاد يعني الامكانيات، السيادة حتى لو اصبحت عندنا دول كثيرة ما عندها سيادة عملياً لانو كل العالم مرتبط مع بعضه وبحاجة إلى بعضه، حتى لو كانت دولنا العربية عندها سيادة فهي سيادة نسبية فكرة السيادة مع الوقت تقل تدريجيا وبشكل متسارع جداً، فالسيادة ماذا تعني عندما لا أستطيع ان اعمل مصنع، لما نحكي عن الاقتصاد مهم جداً ان نراه بمفهوم تراكم القوة الاقتصادية مش بمفهوم الاستقلال الاقتصادي التقليدي.

كمان لو حكينا عن الاستقلال السياسي وقلنا مش مهم الاقتصاد شو إللي ركعنا غير الاقتصاد، ايش اللي وصلنا إلى اوسلو، يعني من اين نمول حرب التحرير الشعبية والاستقلال السياسي وكيف نصمد اذا ما في امكانيات اقتصادية، القصة ما في توجيه سليم للاموال الفلسطينية او العربية في هدر الاموال وعدم استغلال الاموال بشكلها الصحيح القصة انو ما في عندنا ارادة وخطة ووضوح رؤيا، وبالتالي أي مشروع بحاجة إلى تمويل اما ذاتي او من الدول المانحة او تبرعات خاصة.

بالنسبة للجمعية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية هي كانت رد على ما يحصل، يعني احنا بدنا نعمل شيء وهذه الافكار التي وردت نحن نؤمن فيها ورايحين نعمل بهذا الاتجاه، فالقضية ليست نظرية بل عملية، بالنسبة إلى الاخ اسود الاسود موضوع البنوك واين هي البنوك الفلسطينية المحلية الناجحة، انا بس ارد واقول انو القصة مش ناقصنا فلوس وسيولة لا فلسطينيا ولا عربيا القصة هي نقص الارادة والتوجيه السليم يعني الشعب الفلسطيني عندو 50 مليار دولار، الضفة وغزة فيها 2 مليار 350 مليون دولار موجودة غير المخبئ، المهم ان تكون ارادة التوجيه هذه الطاقات وبناء الاقتصاد الوطني ضمن خطة،

الامكانيات موجودة بدها خطة وارادة، دور البنوك في التنمية طبعاً انا اؤيد الاخ الاسود البنك الوحيد الفلسطيني الذي نجح ووقف هو بنك فلسطين الدولي ونجح بدون أي دعم خارجي وكل البنوك قتلت في مهدها وبالتصميم والارادة نجح هذا البنك واصبح لدينا الآن اكثر من 5 آلاف عميل.

بالنسبة للاخ جمال الشوبكي هل نحن جادون باعلان الدولة انا اوجه السؤال إلى القيادات وانا اؤيد تماما ما قاله الاخ الشوبكي حول تظافر جهود المجلس التشريعي مع القطاعات المختلفة هو الذي يجيب نتيجة حتى لو لم نستطع التطبيق في الوقت الحاضر ولا بد أن يلعب التشريعي دورا اساسيا في المستقبل، المستقبل بالنسبة للشعب واوافقه بالنسبة لما ذكره حول الاتفاقيات واقول ان معظم جماعتنا غير قارئين الاتفاقيات ويضعون اللوم على غيرهم، مش صحيح كل شيء تستطيع ان تعطله اسرائيل في اتفاقيات ايجابية وفي منافذ في اتفاقيات للتصدير مع امريكا واوروبا، العالم بدو يساعدنا بس احنا لازم انساعد حالنا، القضية يجب تثقيف بعض القطاعات المختلفة بميزات هذه الاتفاقيات واذا في اشكاليات لنعمل على ازالتها من طريقنا.

الاخ ابو فارس حول من هم صانعي القرار الاقتصادي اعتقد انه جاوب وانا اوافقه على الخمس نقاط الاولى التي طرحها الا رقم ستة النظام الاشتراكي واقول ان النظام الاشتراكي في ظل التركيبة الحالية طبعا تعرفون ان هذا الزمن انتهى ولكن لا يعني انو احنا مش لازم نستفيد من النظام الاشتراكي جزئيا للدولة، يعني امريكا فيها اشتراكية، فرنسا فيها اشتراكية، السويد كذلك كل العالم المتطور اليوم في توازن بين دولة السلطة وبين القطاع الخاص وانا لم اتكلم... والبضائع انا قلت اقتصاد التوازن بين الرأسمالية والاشتراكية يعكس نفسه في العدالة الاجتماعية احنا هو اكثر من امريكا في رأسمالية، القصة يجب ان يكون توازن وخطة ضمن الاستراتيجية والاقتصاد الحر.

اما الاخ احمد غنيم انا لم اختلف معه بس اريد ان اقول في العولمة انو مزبوط كلامك والعولمة هي اجراء بدو يصير في كل العالم لازم ندخل العولمة ولكن يجب ان ندافع عن حالنا بمعنى دولة مثل فرنسا يعطوها 15 سنة لكي تتكييف مع العولمة، احنا اعطينا حالنا صفر، وقبل ما نبني مؤسسات قلنا لهم تعالوا، احتلونا وهذا الشيء الذي حدث. يجب ان نتخذ اجراءات وخطوات معينة لكي نحمي انفسنا قبل ما نفتح اسواقنا إلى العولمة. انا اول واحد مع اعلان الدولة في 4/5/99 إذا احنا مستعدين مع الدولة بس نحسب نتائجها صح.

الاخ ابو نزار

شكرا إلى الاخ عصام، احنا عشان نعلن الدولة لازم نعمل بجهد جهيد حتى نكون مستعدين، في نقطة حول العولمة وهي في منظور صيني او منظور روسي او منظور اوروبي حتى يحاربوها قاعدين في الجاتو ويدرسون الاتفاقيات من جديد باعتبار اصبحت في المفهوم الامريكي العولمة تساوي الامركة، والعولمة في الشرق اوسط الجديد تعني الاسرلة وبالتالي نحن كفلسطينيين عندما نقر بأنه يجب ان يكون لنا دخول في هذا العالم، يجب ان نبدأ بالفلسطة ثم العربنة ثم العولمة واذا ما كنا محافظين على حالنا ودخلنا يأكلوننا وتصبحوا على خير. شكرا.